2018

الإصلاح الاقتصادي بين رؤية صندوق النقد الدولي والاعتماد على الذات "تجارب دولية"

د. رضا مصطفي حسن البدوي

مدرس الاقتصاد بالمعهد العالي

للعلوم الإدارية المتقدمة والحاسبات بالبحيرة

ملخص

يمثل منهج الإصلاح الاقتصادي القائم على تبني رؤية صندوق النقد الدولي أحد طريقي الإصلاح، بينما يمثل المنهج الوطني للإصلاح المبني على رؤية كل دولة والتي تتماشى مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية الطريق الثاني. تبين من دراسة بعض الدول التي اتبعت رؤية صندوق النقد الدولي أنها مازالت تعاني العديد من المشكلات الهيكلية في اقتصادها القومي مع تزايد معدلات الفقر والبطالة جراء تطبيق رؤية الصندوق، بينما نجد الدول التي اعتمدت نهجاً إصلاحياً ذاتيا تم وضعه من قبل الدولة نفسها قد نجحت؛ بل وأصبحت كل دولة منها نموذجاً يحتذى به في الإصلاح الاقتصادي، مما يدل على ضرورة اتباع منهج وطني للإصلاح الاقتصادي يراعي خصوصية كل دولة.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح الاقتصادي، صندوق النقد الدولي، تجارب دولية.

Abstract

The approach of economic reform based on adopting the vision of the International Monetary Fund (IMF) is one of the reform approaches. The national approach to reform, based on the vision of each country and in line with its economic and social conditions, is the second. The case study of some countries that followed the vision of the International Monetary Fund shows that they suffer from many structural problems in the national economy with increasing rates of poverty and unemployment due to the implementation of the vision of the Fund, while the countries that adopted a self-reform approach developed by the state itself have succeeded; and each country has become a model for economic reform. This refers to the importance of following a national approach to economic reform taking into account the specificity of each country.

Keywords: Economic Reform, International Monetary Fund, International Experiences.

مقدمة

ظهر مفهوم الإصلاح الاقتصادي مع نهاية الحرب العالمية الثانية لإعادة بناء اقتصادات الدول التي دمرتها الحرب، ثم تحول فيما بعد إلى هدف لمعظم دول العالم؛ خاصة الدول النامية والتي تعاني من اختلالات هيكلية تعيق نموها وتقدمها، مع وجود طريقين للإصلاح، **الطريق الأول** هو الاعتماد على رؤية صندوق النقد الدولي؛ والذي نجح بعد الحرب العالمية الثانية في بناء اقتصادات الدول الأوروبية من جديد، مع الوضع في الاعتبار أن اللجوء لصندوق النقد الدولي يعني تدخلاً خارجياً في السياسات الاقتصادية للدولة؛ من خلال تطبيق شروط الصندوق التي يحتوي عليها برنامج الإصلاح الاقتصادي للصندوق، أما **الطريق الثاني** فهو الاعتماد على الذات من خلال تبنى استراتيجية وطنية للإصلاح الاقتصادي (منهج وطني للإصلاح الاقتصادي) تراعي خصوصية كل دولة.

من خلال ما سبق يسعى الباحث إلي بيان أهمية الإصلاح الاقتصادي مع دراسة تجارب دولية توضح نتيجة اتباع طريقي الإصلاح سالفي الذكر؛ سواء التعاون مع صندوق النقد أو تبني فكر خاص بكل دولة، وذلك من خلال فرض أساسي مضمونه "ضرورة اتباع استراتيجية وطنية للإصلاح الاقتصادي تراعي خصوصية كل دولة؛ فالإصلاح الاقتصادي تجربة ذاتية خاصة".

منهج الدراسة

نظراً لأن الدراسة تتناول التجارب الدولية في الإصلاح الاقتصادي سواءً بالاعتماد على الذات أو بالتعاون مع صندوق النقد الدولي؛ فسوف يستخدم الباحث المنهج الوصفي لما له من أهمية بالغة لإظهار الجوانب الأساسية للبحث، مع استخدام أسلوب التحليل المقارن في دراسة حالة تلك الدول التي اعتمدت رؤية صندوق النقد مقارنة بالدول التي اعتمدت سياسة مستقلة عنه.

أهداف الدراسة

يهدف الباحث من خلال هذا الدراسة إلى إبراز وتحليل ما يلي:

- مفهوم الإصلاح الاقتصادي ودور صندوق النقد الدولي فيه.
- عرض بعض النماذج الدولية للإصلاح الاقتصادي المعتمد على رؤية صندوق النقد الدولي.
- عرض بعض النماذج الدولية للإصلاح الاقتصادي المعتمد على الذات.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من خلال تناولها تجارب الإصلاح الاقتصادي لبعض الدول النامية، سواء من خلال تبني رؤية صندوق النقد الدولي؛ أو تبني رؤية وطنية وتجربة ذاتية للإصلاح، مما يسهم بشكل كبير في تحديد مدى النجاح أو الفشل لكلى الطريقين.

خطة الدراسة

تتناول الدراسة ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: الإصلاح الاقتصادي ودور صندوق النقد الدولي فيه – مدخل نظري.

المبحث الثاني: نماذج دولية للإصلاح الاقتصادي المعتمد على رؤية صندوق النقد الدولي.

المبحث الثالث: نماذج دولية للإصلاح الاقتصادي المعتمد على الذات.

المبحث الأول: الإصلاح الاقتصادي ودور صندوق النقد الدولي فيه

مدخل نظري

برز مفهوم الإصلاح الاقتصادي على الصعيد الدولي في السنوات الخمسين الأخيرة، حيث انتشر في البداية من خلال تبني صندوق النقد الدولي له، في هذا المبحث نتناول مفهوم الإصلاح الاقتصادي مع تناول بعض المفاهيم الأخرى المتممة له، ودراسة دور صندوق النقد الدولي وبرامجه في الإصلاح الاقتصادي؛ وذلك كما يلي:

أولاً) بعض المفاهيم:

1) مفهوم الإصلاح الاقتصادي: هو "عملية اقتصادية اجتماعية سياسية ثقافية شاملة ومستمرة تستدعي فك الارتباط بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وإعادة صياغتها من جديد بحيث يؤدي ذلك لظهور أفكار وقيم وعلاقات اقتصادية واجتماعية جديدة تؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين" (كنعان).

كذلك هو "تعبير عن الرؤية التي تعمل على جعل النفقات المحلية متناغمة مع ما هو متاح من موارد وذلك من خلال إيجاد توليفة من الرؤية المالية والنقدية والتجارية وسعر الصرف؛ لضمان وجود طلب كلي يتلاءم وتركيبة العرض؛ وباعتماد إجراءات تعمل على تحفيز قطاعات السلع والخدمات؛ فضلاً عن اعتماد رؤية اقتصاد جزئي تستهدف تحسين الكفاءة في استخدام الموارد من

خلال إزالة تشوهات الأسعار وتعزيز المنافسة وتخفيف السيطرة الإدارية"، كذلك فالإصلاح عملية اقتصادية واجتماعية، تشمل جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية، وكافة الفئات والشرائح الاجتماعية بحيث يتأثر الجميع بعملية الإصلاح ويتأثر بها، فإذا لم تكن تلك العملية مدروسة ومتكاملة فالنتائج ستصيب البعض على حساب البعض الآخر (عبد العزيز، 2002، ص16).

الإصلاح الاقتصادي أيضاً هو تعديل مفردات النسق الاقتصادي في الاتجاه المرغوب فيه؛ ويعني مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة أو السلطات الاقتصادية بغرض تخفيف أو إزالة التشوهات في الهيكل أو الأداء الاقتصادي بغرض تحقيق زيادة مضطردة في معدلات النمو الاقتصادي، ويشمل مجموعة من الرؤى والإجراءات الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي في الدولة، ويعبر المفهوم عن حزمة من القواعد والأدوات والإجراءات والتدابير التي تتبعها الحكومة في دولة معينة تعاني من اختلال التوازن الداخلي والخارجي، وبالتحديد تعاني من عجز كبير في الموازنة العامة، وعجز في ميزان المدفوعات وتضخم كبير في المديونية الخارجية، ومنبع هذه الحزمة من الرؤى هو التوسع والتطور الذي حدث في النظرية الاقتصادية الكلية؛ والجهود التي بذلت من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين، والتي تعمل في مجموعها على تثبيت الاقتصاد وإحداث تصحيحات هيكلية لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية التي تصب في إعادة التوازن الداخلي والخارجي خلال فترة زمنية معينة (عبد الخالق، 2005، ص33).

2) صندوق النقد الدولي : هو وكالة متخصصة من وكالات منظمة الأمم المتحدة، تم تأسيسه إثر اجتماع 44 دولة عام 1944 م إثر اتفاقية "بريتون وودز/ أمريكا" والتي كان هدفها إعادة بناء النظام الاقتصادي الدولي والذي هُدِّم إثر الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929 والحرب العالمية الثانية (النقاش، 1996، ص83)، ويقع مقر الصندوق في واشنطن العاصمة و يديره أعضاءه الذين يمثلون جميع بلدان العالم تقريبا بعددهم البالغ 184 دولة و قد بدأ نشاطه الفعلي في مارس 1947 (IMF, imf.org, n.d.)، ولكل دولة الحق في الانسحاب من الصندوق بعد إبلاغه أو إذا ما عجز أحد الأعضاء عن الوفاء بالتزاماته المحددة في اتفاق فإنه يمكن أن يحرم من الحقوق في السحب من موارد الصندوق، أما إذا استمر عجزه بعد فترة معينة فإنه يرجى منه الانسحاب من الصندوق (عوض الله، 2004، ص ص156-157).

يمثل صندوق النقد الدولي إحدى مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي يفوق بذلك البنك الدولي للإنشاء والتعمير في الأهمية، وسبب ذلك أن صندوق النقد الدولي قد عهد إليه بأخطر مهمة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وهي العمل على استقرار أسعار الصرف وحرية تحويل العملات؛ فضلا على أنه ظل لفترة غير قصيرة معنياً بأمور الدول المتقدمة، في حين كان البنك الدولي منشغلاً بأمور الدول النامية وهي أقل على المستوى الاستراتيجي (حشيش وشهاب، 2005، ص ص257-258).

يعتبر لجوء الدولة العضو إلى موارد الصندوق في حقيقة الأمر اقتراضاً منه، غير أن أحكام ميثاق صندوق النقد قد تحاشت لفظ الاقتراض واستخدمت بدلاً منه عبارة: يحق لكل عضو أن يشتري من الصندوق عملات أعضاء آخرين مقابل مقدار معادل بقيمته الوطنية، وبالتالي تستبدل لفظة سحب بمصطلح شراء العملة (حجاز، 2003، ص182)، ومن أهم أشكال القروض والتسهيلات المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي إلى الدول الأعضاء ما يلي (IMF, imf.org, n.d.):

اتفاقات الاستعداد الائتماني: تمثل هذه الاتفاقيات جوهر رؤية الاقتراض في الصندوق وهي بمثابة تأكيد للعضو بأنه يستطيع السحب من موارد الصندوق إلى حد معين وعلى مدى فترة تتراوح بين 12 و18 شهرا في العادة لمعالجة ما يواجهه من مشكلات قصيرة الأجل في ميزان المدفوعات.

تسهيل الصندوق الممتد: طبقاً لتسهيل الصندوق الممتد يستطيع البلد العضو السحب من موارد الصندوق إلى حد معين على مدى فترة تتراوح بين 3 أشهر إلى 4 سنوات في العادة؛ لمساعدته على معالجة المشكلات الاقتصادية الهيكلية التي تتسبب في إيجاد مواطن ضعف خطيرة في ميزان مدفوعاته.

تسهيل النمو والحد من الفقر: هو تسهيل بسعر فائدة منخفض هدفه مساعدة أفقر البلدان الأعضاء التي تواجه مشكلات مطولة في ميزان المدفوعات.

تسهيل الاحتياطي التكميلي: يوفر تمويلاً إضافياً قصير الأجل للبلدان الأعضاء التي تعاني صعوبة استثنائية في ميزان المدفوعات نتيجة لفقدان ثقة السوق بشكل مفاجئ، ويتضمن سعر الفائدة على القروض بموجب هذا التسهيل رسماً إضافياً يضاف إلى سعر الفائدة العادي على قروض الصندوق.

خطوط الائتمان الطارئ: هي خطوط دفاعية وقائية تمكن البلدان الأعضاء القائمة بتطبيق رؤية اقتصادية قوية من الحصول على تمويل من صندوق النقد على أساس قصير الأجل عندما تواجه

بفقدان ثقة الأسواق على نحو مفاجئ ومثير للاضطراب بسبب امتداد عدوى المصاعب الآتية من بلدان أخرى.

مساعدات الطوارئ: وهي مخصصة لمساعدة البلدان التي تواجه مشكلات في ميزان المدفوعات ناشئة عن الكوارث الطبيعية المفاجئة التي لا يمكن التنبؤ بها، وقد تم تطوير هذا النوع من المساعدة في عام 1995 لتغطية مواقف معينة تكون البلدان الأعضاء قد خرجت فيها لتوها من صراعات مسلحة أدت إلى ضعف مفاجئ في قدراتها.

خط الوقاية والسيولة: استحدث صندوق النقد الدولي "خط الوقاية والسيولة" عام 2011 لزيادة المرونة في تلبية احتياجات السيولة لدى البلدان الأعضاء التي تمتلك أساسيات اقتصادية سليمة وسجلاً قوياً في تنفيذ السياسات، ولكن لديها بعض مواطن الضعف المتبقية (IMF, imf.org, 2016).

ثانياً) دور صندوق النقد الدولي في الإصلاح الاقتصادي

تضافرت عدة عوامل داخلية وخارجية في إحداث أزمة المديونية عام 1982، وتوالت المقترحات لمواجهة آثارها ومن بينها عملية إعادة الجدولة، وتفترض عملية إعادة جدولة الديون إعادة ترتيب شروط سداد الديون، وتبدأ هذه العملية بإعلان من الدولة المدينة تطلب فيه وقف خدمة دينها ودخولها في مفاوضات مع الدول الدائنة بهدف تأجيل فترة سداد الدين (حجاز، 2003 ، ص ص173–174)، ويتعين على الدولة المدينة الالتزام بعمل اتفاق مع صندوق النقد الدولي تتعهد فيه بتنفيذ جملة من الرؤى والتوجهات الاقتصادية والاجتماعية؛ وهو ما يسمى سياسة التصحيح أو الإصلاح الهيكلي (محمد، 2016، ص36)، وتشير "برامج الإصلاح الاقتصادي" إلى حزمة السياسات التي تُعنى بإدارة الطلب الإجمالي بحيث يتوافق هذا الطلب مع إجمالي الناتج المحلي والتدفقات العادية للموارد الخارجية، وتتكون هذه البرامج من حزمتين من السياسات؛ هما : سياسة التثبيت الاقتصادي Economic Stabilization Policies وسياسة التكييف الهيكلي Structural Adjustment Policies .

هنا يجب التفريق في إطار برامج الصندوق بين التثبيت الاقتصادي والتصحيح أو التكييف الهيكلي: فالأول يتصدى إلى علاج المشاكل الاقتصادية قصيرة الأجل، مثل معدل التضخم، ورصيد الاحتياطات النقدية، وهروب رأس المال الوطني، وعادة ما يتم التركيز على جانب الطلب الكلي لمواجهة هذه المشاكل (عاشور، 2005/2004، ص50)، وتختص برامج التثبيت بالطلب الكلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري لجعله متوازناً مع إجمالي الناتج المحلي (بوعتروس، 2007، ص123)، والثاني ينصرف إلى

مواجهة الاختلالات التي تعترض مواصلة النمو في الأجل الطويل؛ مثل الانحراف في حوافز الإنتاج، وهنا يتم التركيز على جانب العرض لتصحيح تلك الاختلالات (عاشور، 2005/2004)، وهو ما نتناوله فيما يلي:

1) **برامج التثبيت النقدي والمالي:** والتي يصممها ويتابع تنفيذها صندوق النقد الدولي، وتستند هذه البرامج على النظرية النيوكلاسيكية لميزان المدفوعات، التي تربط حل مشكلة المديونية الخارجية المتراكمة بإجراء مجموعة من السياسات المالية والنقدية ذات الطابع القصير الأجل بهدف العودة إلى حالة التوازن في ميزان المدفوعات؛ من هذه البرامج والسياسات ما يلي:

أ) تخفيض الإنفاق: حيث يتم تخفيض الإنفاق القومي إلى مستوى يناسب الموارد المتاحة من خلال مجموعة إجراءات يحددها صندوق النقد الدولي بمدة تقترب من12 –18 شهراً، وتتضمن (الربيعي، 2006):

- التخلص من الدعم الاقتصادي الذي تتحمله موازنة الدولة جراء وجود وحدات إنتاجية في القطاع العام تحقق خسارة من خلال تصفية هذه الوحدات أو بيعها إلى القطاع الخاص.
- إجراء خفض كبير في بنود النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي؛ لاسيما فيما يتعلق بدعم أسعار السلع التموينية الضرورية، ورفع أسعار موارد الطاقة إلى مستوى الأسعار العالمية، مع تجميد الأجور والرواتب والعلاوات للعمال والموظفين في الحكومة والقطاع العام.
- يوصي الصندوق كذلك بأن تتوقف الدولة عن الدخول في المجالات الاستثمارية التي يمكن للقطاع الخاص (الأجنبي أو المشترك) أن يقوم بها.
- يتم من خلال السياسة الخارجية النقدية وضع سقف لما يستطيع القطاع العام والخاص الحصول عليه من قروض.

ب) تحويل النفقات : تتضمن سياسة تحويل النفقات تغيير الأسعار النسبية للسلع غير القابلة للتصدير والسلع القابلة للتصدير، وهذا التغيير في الأسعار النسبية يتحقق عند انخفاض مستوى الأسعار في الداخل؛ مما يجعل السلع أرخص نسبياً من السلع المماثلة لها في الخارج، هذا الانخفاض في الأسعار يؤدي إلى نتيجتين؛ هما زيادة الصادرات وخفض الواردات، مما يعني تعويض العجز في ميزان المدفوعات، من جانب أخر يتحقق تحويل النفقات من خلال تخفيض قيمة العملة، إذ تزداد الصادرات

بسبب انخفاض أسعارها وبالمثل تنخفض الواردات لارتفاع أسعار السلع المستوردة؛ حيث يؤدي التغير في الأسعار النسبية في معظم الحالات إلى تحويل الإنفاق وتحويل نمط الإنتاج نحو التوسع في إنتاج سلع قابلة للتصدير؛ وذلك بغية زيادة إيرادات البلد من العملة الأجنبية، ومن ثم تخفيض العجز من ميزان المدفوعات (الشمري، 2002، ص13).

2) **برامج التكيف الهيكلي** : يقصد بالتكيف الهيكلي مجموعة من السياسات والإجراءات الهادفة إلى رفع الطاقة الإنتاجية ودرجة مرونة الاقتصاد، ويشار إلى هذه السياسات أيضاً بالسياسات الاقتصادية الجزئية، لأن هدفها الأساس هو تحسين كفاءة تخصيص الموارد بتقليص مختلف التشوهات التي تعيق عمل الأسواق، كما تؤثر أيضا على بعض المتغيرات الكلية مثل الأسعار، وأسعار الفائدة، وعجز الموازنة، والميزان التجاري (الشمري، 2002)، وتسهم برامج التكيف الهيكلي بذلك في زيادة مرونة الاقتصاد ومقدرته على امتصاص الصدمات الخارجية والداخلية، وتقلل بالتالي من أثرها على التضخم واختلال ميزان المدفوعات، فعدم المرونة على المستوى الجزئي يحد من الأداء الاقتصادي الكلي، من هنا تأتي أهمية برامج التكيف الهيكلي في دعم قدرة الاقتصاد على النمو المتوازن (العباس، 2004، ص4).

يتبنى صندوق النقد الدولي عند تقديم القروض للدول النامية ما يسمى بالقاعدة الشرطية؛ بمعنى التزام الدولة المعنية التي تطلب تسهيلاته بمجموعة من التغيرات الهيكلية على مستوى الاقتصاد الوطني والتي تعرف كبرامج إصلاح فعلية تنطوي على إجراء التعديلات الاقتصادية اللازمة في بناء هيكل الاقتصاد القومي على نحو يعظم من قدرته على مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية، وذلك بانتهاج الدولة المعنية لمجموعة متكاملة من أدوات السياسة الاقتصادية التي تستخدم لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، ويعبر عن تلك الأهداف في صورة قيم مستهدفة لمعدلات الأداء الاقتصادي سواء داخلياً (عجز الموازنة، التضخم، نمو العرض النقدي.....) أو خارجياً (عجز ميزان المدفوعات، مستوى المديونية الخارجية.....) (عاشور، 2005/2004، ص49)، وأحياناً تتم هذه البرامج دون اتفاق مع أي من قطبي النظام المالي والنقدي العالمي (البنك والصندوق)، فقد تلجأ إليه الحكومات قبل إبرام هذه الاتفاقيات أو كنوع من إبداء حسن السلوك، وغالباً ما تؤدي هذه الرؤية إلى حتمية إبرام اتفاقيات التكييف أو الإصلاح مع الصندوق خاصة إذا أدت هذه الرؤية إلى الإغراق في الاستدانة

(المديونية) (عاشور، 2005/2004، ص50)، وتستند تلك الرؤية بدورها على النظرية النيوكلاسيكية في تخصيص الموارد وتوزيعها، ويمكن تحديد أهم هذه البرامج فيما يلي (النجفي، 2002):

أ) تحرير الأسعار : تسعى إجراءات التكيف الهيكلي في مقدمة إجراءاتها إلى تحرير الأسعار سواءً للموارد أو للسلع النهائية من قيود الدعم أو الأجور، بمعنى تكسير أية قيود مؤسسية أو قانونية أو إجرائية مفروضة على الأسعار المحلية والعالمية، وتعمل هذه الإجراءات لتحقيق أهدافها باتجاهين هما: **الأول** :تخفيف العبء عن ميزانية الدولة، أي إلغاء الدعم المقرر للسلع والخدمات بما في ذلك انقطاع الدولة عن تقديم بعض الخدمات، **والثاني** : إعطاء الفرصة الكافية لجهاز الأسعار لتحفيز النمو الاقتصادي حتى يمكن زيادة العرض السلعي في ضوء نمط الطلب الكلي الذي تحدده آليات السوق من خلال تأثيراتها في تخصيص الموارد بين الاستخدامات المختلفة، مما يعني تكسير أية قيود مؤسسية أو قانونية أو إجرائية مفروضة على الأسعار المحلية والعالمية تحرف آلية السوق عن أداء دورها المفترض في مجالات التمويل والإنتاج والتجارة والاستهلاك ضمن الوسائل المتخذة لتحقيق ذلك الهدف على النطاق المحلي، (الربيعي، 2006، ص5)، مع الوضع في الاعتبار أن برامج التكيف الهيكلي تستثني الأجور من عملية إطلاق الأسعار وكبح جماح التضخم، بل كثيراً ما تطالب بتثبيت الأجر ولو اسمياً، أي أنها ترفض تحرير أسواق العمل الأمر الذي يعني تدهور القيمة الحقيقية للأجور (جبار و عباس، 2009، ص ص30-31).

ب) الخصخصة: وتعني إسناد ملكية وإدارة العديد من المؤسسات المملوكة للقطاع العام إلى القطاع الخاص، وتشكل الخصخصة جزءاً من عملية تعديل هيكلي في النشاط الاقتصادي، في إطار الهدف الأساسي المتمثل في تحقيق الكفاءة الاقتصادية، إذ تنطوي على تغيرات أساسية في الدور المنوط بالدولة والمتمثل في تعزيز الاقتصاد بكافة قطاعاته، وخلق الوظائف في سوق العمل وتوفير البنية التحتية الأساسية والخدمات الاجتماعية.

تختلف الدوافع التي تؤدي إلى اعتماد الخصخصة من دولة لأخرى؛ إذ اضطرت العديد من الدول النامية خلال عقد الثمانينات نتيجة أزمة الديون وما أعقبها من انخفاض حاد في التمويل الخارجي ومن أجل تخفيض الاختلالات على مستوى الاقتصاد الكلي، اضطرت إلى تطبيق برامج تصحيح هيكلي وتطبيق رؤية مالية انكماشية، وقد شكلت الخصخصة بالنسبة لتلك الدول مخرجاً محتملاً لتخفيض الأعباء المالية للدولة المتعلقة بشركات القطاع العام الخاسرة، إضافة إلى هدفها

المتمثل في تحسين الكفاءة الاقتصادية من خلال الاعتماد على القطاع الخاص في دفع مسيرة التنمية، كما تختلف الأولويات بالنسبة لأهداف الخصخصة على مستوى الدول، ففي اقتصادات الأسواق المتحولة (دول أوربا الشرقية مثلا) كانت برامج الخصخصة وسيلة للانتقال من الاقتصاد المخطط مركزياً إلى اقتصاد السوق، في حين اعتمدت دول أمريكا اللاتينية الخصخصة وسيلة لتثبيت اقتصاداتها وتخفيض مستوى ديونها، أما في الدول الصناعية فقد كان التغير الحاصل في إيديولوجيا دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وعدم رضا المستهلك حيال نوعية الخدمات التي تقدمها المؤسسات العامة، عاملاً أساسياً في انسحاب القطاع العام من بعض الأنشطة الاقتصادية، وتتلخص أبرز أهداف الخصخصة في الآتي (خضر، 2003، ص ص3-5):

- تعزيز الكفاءة الاقتصادية من خلال الاعتماد على آليات السوق المنافسة.
- إعادة تعريف دور الدولة بما يسمح لها بالتركيز على الوظائف المنوطة بها في الحكم.
- تخفيف الأعباء المالية التي تسببها مؤسسات القطاع العام الخاسرة، وبالتالي تمكين الدولة من تحقيق التوازن المالي واستقرار الاقتصاد الكلي.
- تقليص حجم الدين العام، وتوفير موارد الدولة وتحويل إنفاقها لتمويل مشاريع أكثر إلحاحاً.
- خلق قنوات جديدة للاستثمار بما يسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية، وتوسيع مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.
- تطوير وتعميق الأسواق المالية المحلية وتوسيع قاعدة الملكية .

ج) تحرير التجارة: تستهدف رؤية تحرير التجارة الخارجية تشجيع الصادرات انطلاقاً من أن هذه الاقتصادات تواجه قدراً من العجز في العملات الأجنبية وأن عوائد الصادرات، وليس الاقتراض الخارجي، تعد المصدر الأساسي والموضوعي لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات، إذ يتمحور هدف برامج التكيف الهيكلي على الصعيد الدولي لتشجيع الاندماج في الاقتصاد العالمي وإزالة أي عوائق إمام الاستيراد من الخارج وحفز التصدير باعتباره السبيل الأساسي للنمو (جبار وعباس، 2009، ص131)، وعموماً تهدف مجموعة هذه السياسات إلى خلق بيئة اقتصادية نقدية ومالية مستقرة ومتلائمة مع الاقتصاد الدولي؛ من خلال السعي للقضاء على عجز الموازنة وتخفيض عجز ميزان المدفوعات، **ويمكن القول إن رؤية صندوق النقد الدولي تتلخص فيما يلي** (طلب، 2006، ص ص22-24):

- تعرض رؤية الصندوق على الدول النامية الحل الرأسمالي لمشكلاتها بما يعني أن النظام الرأسمالي هو الطريق الوحيد للإصلاح.
- يركز البرنامج على إدارة الطلب الكلي بحيث يكون متوافقا مع الناتج المحلي للدولة دون التركيز الكافي على جانب العرض الكلي.
- التركيز على الطلب الكلي من خلال رؤية المدرسة التقليدية فقط والتي تركز على عرض النقود كمحدد أساسي للطلب الكلي دون اهتمام كاف بباقي العوامل المؤثرة في الطلب الكلي.
- تحرير التجارة دون الاهتمام الكافي بجانب العرض في الدول النامية.
- التحليل النظري لبرنامج صندوق النقد ربما يقودنا إلى أنه يضر بالفقراء على الأقل في المدى القصير.

3) التدابير العملية لبرنامج الإصلاح الهيكلي: يمكن حصر مجموعة التدابير المكونة لبرنامج الإصلاح الهيكلي فيما يلي (رزيق و بو زعرور، 2001):

أ) سياسة الموازنة: حيث أن خبراء الصندوق يفسرون أزمة البلدان النامية بأنها نتيجة الإفراط في الطلب الكلي وذلك بسبب الرؤية التوسعية المتبعة، فسياسة الموازنة العامة المتبعة في إطار برنامج التصحيح تهدف للتقليص أو القضاء على العجز لخفض معدلات التضخم إلى مستويات مماثلة لتلك الموجودة في البلدان المتطورة، وعلى هذا الأساس فان البلدان مطالبة بتطبيق جملة من التدابير يمكن تصنيفها إلى محورين رئيسيين وهما:

المحور الأول: ضغط النفقات العامة، وتتم هذه العملية من خلال تخفيض الإنفاق العام الاستهلاكي والاستثماري، ورفع الدعم عن السلع ذات الاستهلاك الواسع، وتقليص المساعدات الموجهة لمؤسسات القطاع العام، مع تجميد الرواتب والأجور والحد من التوظيف في القطاع العام.

المحور الثاني: زيادة الإيرادات العامة وذلك من خلال رفع أسعار سلع وخدمات القطاع العام، وزيادة الإيرادات الضريبية من خلال توسيع الوعاء الضريبي ليشمل أطراف أخرى من جهة؛ ومن جهة أخرى مكافحة التهرب الضريبي، وخصخصة مؤسسات القطاع العام.

ب) السياسة النقدية: ويمكن اختصار مجموعة التدابير النقدية في الحد من نمو الكتلة النقدية، ووضع حدود قصوى للائتمان المصرفي المسموح به للحكومة والقطاع العام مع زيادة سعر الفائدة الدائنة والمدينة للحد من القروض المصرفية للقطاع العام من جهة وتشجيع الادخار من جهة أخرى.

ج) سياسة التجارة الخارجية وميزان المدفوعات: تهدف جملة هذه التدابير عموماً لتقوية ميزان المدفوعات وتحرير المعاملات الخارجية، ويمكن إبراز التدابير الخاصة بتحرير المعاملات الخارجية من خلال تخفيض سعر العملة الوطنية وذلك لتقليص الواردات التي تصبح قيمتها أكبر بالعملة المحلية وتشجع الصادرات والتي تصبح قيمتها بالعملة الأجنبية أقل، وتحرير المعاملات الأجنبية من كل العوائق الإدارية والضريبية، وإلغاء الأساليب التمييزية بين المستثمرين المحليين والأجانب.

ثالثاً: سياسة الإصلاح الاقتصادي وأثرها على الفقر

في عام 1989 اقترح الاقتصادي الأمريكي جون وليامسون بالتعاون مع معهد الاقتصاد العالمي عشرة وصايا تمثل نموذجاً لسياسة اقتصادية صالحة للتطبيق للإصلاح الاقتصادي في الدول الاشتراكية السابقة من أجل تحقيق تحولها إلى اقتصاد السوق، وقد تبنت الإدارة الأمريكية هذه الوصايا إضافةً إلى صندوق النقد والبنك الدوليين، ودُعي هذا النموذج بتوافق واشنطن، ويعبر النموذج عن جوهر الليبرالية الاقتصادية الجديدة، ويمكن تلخيص عناصره الجوهرية في: سوق حرة واقتصاد مفتوح تحركه المبادرات الفردية، وحكومة صغيرة، وسبق لصندوق النقد والبنك الدوليين أن تعاونا في السبعينات من القرن الماضي على تقديم وصفات إلى البلدان النامية المدينة للإصلاح الاقتصادي والتثبيت الهيكلي تصب جميعها في هذا الاتجاه (صندوق النقد الدولي، 2003، ص9).

تقوم السياسة المالية وفقا (لتوافق واشنطن) ورؤية الليبرالية الاقتصادية الجديدة على إحداث خفض ملموس في الإنفاق العام (الاستثماري والجاري) والابتعاد عن تقديم الإعانات وتحرير السياسة المالية بما يضمن تخفيض الضرائب وتحديد أسعار الفائدة وفقاً لآليات السوق، وتجميد الأجور، بالإضافة إلى فتح أبواب التجارة الخارجية على مصراعيها وبالذات تجارة الاستيراد، وقد أدت هذه الرؤية في العديد من الدول التي اضطرت إلى اتباعها لأسباب مختلفة إلى المزيد من التدهور في الاقتصادات الوطنية، وإلى المزيد من الفقر والبطالة، إذ من الواضح أن هذه الرؤية في محصلتها متحيزة للفئة الغنية في المجتمع، في حين أنها تشكل عامل ضغط على الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل والمتوسطة (عبده، 1998، ص ص217-218)، لهذا نجد بلدان وشعوب العالم المختلفة تبحث عن طرق ووسائل وآليات فاعلة تساعدها على النمو والتطور الاقتصادي بديناميكية مناسبة ، وعلى استخدام واستغلال مواردها وطاقاتها الاقتصادية بما يضمن لها الاستمرار والصمود والقدرة المناسبة على المنافسة؛ معتمدة على الاتفاقيات الثنائية والجماعية والعمل الاقتصادي المشترك، وعلى التكتلات

الاقتصادية العالمية والإقليمية كمدخل مناسب للدفاع عن مصالحها المختلفة، ومن أجل ضمان مواقع مناسبة تحميها من التغيرات المتسارعة ونتائجها المحتملة وغير المحمودة (عبده، 1998).

نتيجة للآثار السلبية التي حدثت في العديد من البلدان الاشتراكية السابقة والنامية التي أخذت بمبادئ توافق واشنطن فقد اضطرت المؤسسات المالية الدولية إعادة النظر بمبادئ توافق واشنطن من خلال الإقرار بالأهمية الحرجة للعدالة الاجتماعية والإنصاف كمحور للتنمية، وقد برز هذا التحول خاصة في تقرير التنمية لعام 2006 الصادر عن البنك الدولي بعنوان (الإنصاف والتنمية) وكذلك في الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية الجديدة الذي تضمنها تقرير التنمية لعام 2004 والمتمثلة فيما يلي (البنك الدولي، 2005، ص2):

- القضاء على الفقر المدقع والجوع.
- تحقيق التعليم الابتدائي الشامل.
- تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين النساء من أسباب القوة.
- تخفيض معدل وفيات الأطفال.
- تحسين صحة الأمهات.
- مكافحة فيروس ومرض الإيدز، والملاريا، والأمراض الأخرى.
- ضمان استمرارية البيئة.
- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

مع الوضع في الاعتبار أن سياسة التثبيت والتكيف الهيكلي تهدف إلى ما هو أبعد من مجرد فرض مجموعة من سياسات الاقتصاد الكلي على المستوى المحلي (فولف، أبريل 2006)؛ فهي تمثل مشروعاً سياسياً واستراتيجية واعية للتحول الاجتماعي على المستوى العالمي تستهدف في المقام الأول جعل العالم مأموناً للشركات متعدية الجنسية، وخلاصة القول إن برامج التكيف الهيكلي هي بمثابة "حزام إرسال" لتيسير عملية العولمة، من خلال التحرير، ورفع الضوابط التنظيمية، وتقليص دور الدولة في التنمية الوطنية (Mittelman, 1996) من خلال تحرير الأسواق الذي يقصد به تقليص الدور الذي تلعبه الدولة في الاقتصاد، وقد وضع الصندوق برامج التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي لتحقيق ذلك (جريي، 2000، ص13)، لذلك لم تعد الدولة تقوم بدور الأداة العازلة في مواجهة الاقتصاد العالمي، بل تؤدي دوراً مكملاً في تيسير عملية العولمة (Robert W. Cox, 1987, pp. 253-265).

ففي دراسة لصندوق النقد الدولي تناولت رؤية الإصلاح المرتبطة باتفاقيات مع الصندوق خلال الفترة من منتصف 1988 وحتى منتصف 1991 في ست وثلاثين دولة متوسطة الدخل، أظهرت الدراسة أن الإنجاز الاقتصادي الإيجابي كان أساساً في الحسابات الخارجية، بينما لم تظهر ذات النتيجة على صعيد الأهداف الداخلية من تضخم واستثمار وتنمية، فالتحسن في أداء الاقتصاد الكلي الذي انتهت إليه الدراسة قد حدث في أغلب تلك الدول أثناء فترة تنفيذ رؤية الإصلاح تحديداً، بحيث لم تحتفظ جميعها بهذا التحسن في الفترة اللاحقة، بل إنه وحتى على مستوى الديون الخارجية التي تندرج ضمن القطاع الخارجي الذي ترى الدراسة أن الإنجاز قد تم فيه، فإن العديد من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء ووسط أوروبا لم تستطع الوفاء بالتزاماتها الخارجية لعدم تدفق رؤوس الأموال بالقدر الكافي، والتي تشكل أحد الأدوات الرئيسية في نجاح رؤية التكيف الهيكلي، وتراجع نمو الصادرات مقارنة بما كان عليه مع بداية رؤية الإصلاح، وتتمثل الآثار الاجتماعية الأساسية التي تتناولها الدراسة، والناجمة بشكل مباشر عن رؤية التكيف الهيكلي، في: الفقر، وسوء توزيع الدخل، والبطالة(IMF, IMF Conditionality Review, 1995) .

أخيراً يمكن القول إنه نتيجة للرؤية الانكماشية التي تتضمنها رؤية التكيف الهيكلي، والمتمثلة في تخفيض القيمة الحقيقة للأجور، وتخفيض وإلغاء الدعم عن بعض السلع والخدمات الحكومية، وفرض أو زيادة الرسوم على هذه الخدمات، إضافة إلى تخفيض قيمة العملة بما يستتبعه ذلك من ارتفاع في أسعار السلع المستوردة أو المشتملة على مدخلات مستوردة، وكذلك فرض الضرائب غير المباشرة، تسهم رؤية التكيف الهيكلي بصورة مباشرة في زيادة الفقر (جرادي و قصيور، 17-18 كانون الثاني 1996، ص2)، فحينما فرض صندوق النقد في مصر والعراق منهجاً للإصلاح الاقتصادي يتضمن خصخصة القطاع العام، كانت النتيجة بخلاف الفساد؛ هي تزايد البطالة والفقر بعد خسارة أعداد كبيرة من المواطنين لوظائفهم في كلى البلدين (عبد الجواد، 2017).

من خلال ما سبق نجد أن الإصلاح الاقتصادي عملية شاملة تحدث بقصد إحداث تغييرات كبيرة في هيكل الاقتصاد القومي يتأثر بها ويؤثر فيها الجميع، فإذا لم تكن الخطوات مدروسة ومتكاملة فالنتائج ستصيب البعض على حساب البعض الآخر، وتشير "برامج الإصلاح الاقتصادي" المعتمدة على رؤية صندوق النقد الدولي إلى حزمة السياسات التي تعنى بإدارة الطلب الإجمالي بحيث يتوافق هذا الطلب مع إجمالي الناتج المحلي والتدفقات العادية للموارد الخارجية، وتتكون هذه البرامج من

حزمتين من السياسات هما سياسة التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي، مع الوضع في الاعتبار ما تعرضت له رؤية الصندوق من انتقادات واسعة بسبب زيادة الفقر والبطالة في الدول التي اعتمدت رؤية الصندوق في الإصلاح الاقتصادي.

المبحث الثاني: بعض التجارب الدولية في الإصلاح الاقتصادي المعتمد على رؤية صندوق النقد الدولي

تناولت الدراسة في المبحث السابق بعض المفاهيم الخاصة بالإصلاح الاقتصادي ودور صندوق النقد الدولي فيه، كذلك الانتقادات التي تم توجيهها إلى منهج الصندوق وسياساته، في هذا المبحث تتناول الدراسة بعض التجارب الدولية في الإصلاح الاقتصادي وتقييمها لثلاث دول مختلفة تبنت رؤية صندوق النقد الدولي، هذه الدول هي: المغرب، وتونس، والأردن، وذلك كما يلي (knoema, 2019):

أولاً: تجربة المغرب في الإصلاح الاقتصادي

يعتبر المغرب أول بلد مغاربي يشرع في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية سنة 1983؛ حيث استطاع التحكم في التوازنات المالية الكبرى، وكانت النتائج متأرجحة مع قليل من الإيجابية؛ حيث وصل النمو إلى 4% في المتوسط (أبوحفص، 2010، ص ص1-24).

وفي عام 2018 وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على اتفاق مع المغرب مدته عامين قيمته 2.1508 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 2.97 مليار دولار أمريكي، أو 240% من حصة عضوية المغرب)، وذلك في إطار خط الوقاية والسيولة، ويتيح هذا الاتفاق في عامه الأول حوالي 1.73 مليار دولار أمريكي، أو 140% من حصة العضوية، مع الوضع في الاعتبار وجوب إجراء إصلاحات في التعليم والحوكمة وسوق العمل، ومواصلة تحسين بيئة الأعمال، حتى يتسنى رفع النمو الممكن وتخفيض مستويات البطالة المرتفعة، وخاصة بين الشباب والنساء، كما أن زيادة الضبط المالي ستساعد على تخفيض نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي على المدى المتوسط، مع تأمين أولويات الإنفاق الاستثماري والاجتماعي (IMF, morocco, 2018).

بعض مؤشرات الاقتصاد المغربي لعام 2018

بلغ الناتج المحلي الإجمالي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي) 118.5مليار دولار، بمعدل نمو 2.95% ومعدل 3.2% نمو سنوي مركب لمدة 5 سنوات، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج

المحلي بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي 3237.9 دولار بمعدل نمو 1.65%، كما بلغ معدل البطالة 10.2% والتضخم 0.8%، وبلغ حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر2.3مليار دولار عن نفس العام، وتحتل المغرب المرتبة 61 عالميا من حيث الناتج المحلي الإجمالي (knoema.com, 2019)، وبلغ متوسط عجز الميزانية 4.4% من الناتج المحلي الإجمالي، والدين العام يعادل 64.7% من الناتج المحلي الإجمالي، والقيمة الإجمالية للصادرات والواردات تعادل 80% من الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث يبلغ متوسط معدل التعريفة المطبقة 2.8% وانفتاح الحكومة على الاستثمار الأجنبي أعلى من المتوسط، و يهيمن على السوق المالية قطاع مصرفي منافس ومتطور إلى حد ما بالمقارنة مع الاقتصادات الأخرى في المنطقة .(heritage.org, morocco, 2019)

ثانياً: تجربة تونس في الإصلاح الاقتصادي

عرف الاقتصاد التونسي عدم استقرار خارجي من خلال تقليص الطلب العالمي، وعدم استقرار داخلي (الظروف المناخية وانخفاض أسعار المنتجات المعدة للتصدير)، كما حقق نمواً عام 1985 ثم ركوداً بمعدلات مرتفعة وسريعة نسبياً، ثم بعد الركود انتعش الاقتصاد، ومع وجود مشاكل وصعوبات هيكلية أثرت سلباً علي الاقتصاد التونسي وصلت إلى ذروتها سنة 1986 لأسباب عدة، منها انخفاض أسعار النفط، وتراجع حجم المبادلات، ومشاكل داخلية من نقص الادخار والرؤية غير الرشيدة في التجارة، وكانت بداية الإصلاحات في عام 1986 حيث سجلت تونس تحكماً في التوازنات الكبرى، مما أدي إلي تحسن دخل الفرد وتقليص البطالة وتحكم في نمو السكان (أبوحفص، 2010)، وعقب الركود الحاد الذى مرت به تونس عام 2011 ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 3.6% تقريبا عام 2012 بسبب تعافى النشاط السياحي وزيادة التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات من العاملين بالخارج، لكن مازالت البطالة مرتفعة مع وجود اختلالات حادة في المالية العامة والحساب الخارجي؛ مع تجاوز التضخم الكلي 6% ووجود مواطن ضعف حرجة في القطاع المصرفي (صندوق النقد الدولي، 2017).

توصلت السلطات التونسية في 2015 مع خبراء الصندوق إلى إبرام اتفاق في إطار "تسهيل الصندوق الممتد " لمدة 84 شهراً بما يعادل 571% من حصة عضوية تونس في الصندوق (حوالي 2.8 مليار دولار أمريكي)، وذلك دعماً لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي وضعته الحكومة التونسية، ويدعم هذا الاتفاق رؤية السلطات الاقتصادية وأولويات الإصلاح الموضحة في الخطة

الخمسية للتنمية، ويقر برنامج الحكومة الاقتصادي بأهمية تسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية في تونس لتخفيض مواطن الضعف، ودفع عجلة النمو، وتوفير فرص العمل على نحو قابل للاستمرار، حيث يسعى الاتفاق إلى إعادة توجيه الإنفاق العام إلى الاستثمارات ذات الأولوية وتحسين الخدمات العامة، من خلال إجراء إصلاح شامل لنظام الخدمة المدنية، أما الأولويات على المدى القريب فتشمل الموافقة على مشروع القانون الذي يهدف إلى تعزيز استقلالية البنك المركزي واستقرار القطاع المصرفي؛ واستكمال إعادة هيكلة البنوك العمومية الثلاثة لضمان عملها على أساس قابل للاستمرار؛ واعتماد استراتيجية ضريبية داعمة للعدالة (الدولي، 2016).

بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي التونسي لعام 2018

بلغ الناتج المحلي الإجمالي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي) 39.86 مليار دولار، بمعدل نمو 2.51% عن العام السابق، ومعدل 2.1% نمو سنوي مركب لمدة 5 سنوات، كما بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي 3446.6 دولاراً بمعدل نمو سنوي 1.34%، وبلغ معدل البطالة 14.8% والتضخم 3.7%، كما بلغ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر 957.6 مليون دولار عن نفس العام (albankaldawli.org, tunisia, 2019)، وبلغ متوسط عجز الميزانية 4.4%، والدين العام يعادل 60.6 % من الناتج المحلي الإجمالي، وبالرغم أن تونس طوّرت قطاعها الصناعي وخلقت فرص عمل منخفضة المهارات إلا أن معدل البطالة بين خريجي الجامعات يقدر بأكثر من 30%، كما تواصل الحكومة التخلص التدريجي من دعم الوقود، كما قضت على دعم السكر، وبلغت القيمة الإجمالية للصادرات والواردات حوالي 91% من الناتج المحلي الإجمالي، وعلى الرغم من جهود الإصلاح الجارية إلا أن القطاع المالي الضعيف مجزأ وتهيمن عليه الدولة، ولا يزال الوصول إلى الائتمان محدوداً وأسواق رأس المال متخلفة .(heritage.org, tunisia, 2019)

ثالثاً: تجربة الأردن في الإصلاح الاقتصادي

يعتبر الأردن من أقل البلدان متوسطة الدخل، حيث يعيش حوالي 14% من الأردنيين تحت خط الفقر (Jordan, 2019)، يوجد في الأردن أراضي زراعية محدودة (حوالي 12% من مجموع الأراضي)، ولا توجد موارد نفطية تقريبا مع ندرة كبيرة للمياه، ويساهم قطاع الخدمات بحوالي ثلثي الناتج المحلي الإجمالي في الأردن؛ حيث يوظف أكثر من 75% من القوى العاملة ((china, (2007b)، بينما يساهم التصنيع في حوالي خمس الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث يستوعب أكثر من 10% من

إجمالي العمالة، وتمثل الزراعة والأنشطة ذات الصلة ما يقرب من 3% من الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث يعمل بها حوالي 3 % من القوى العاملة (Bank، FISCAL 2008).

منذ أزمة الديون بين عامي 1988 و1989 شرع الأردن في تنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي يركز على تحرير التجارة، وإلغاء القيود، والخصخصة، بدعم من المنظمات الدولية، بما في ذلك صندوق النقد والبنك الدوليين، ويهدف البرنامج إلى تحقيق جملة أمور منها تحديث البنية التحتية، وإيجاد بيئة أكثر ملاءمة للأعمال لجذب استثمارات أجنبية مباشرة أكبر التدفقات الداخلية، والحد من الدين العام، وزيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد (IMF, IMF Annual Report, 2007).

انتقل حساب الأردن الخارجي الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي من فائض متزايد خلال 2001–2003 (12.2% في عام 2003) إلى عجز قدره 17.4% في عام 2005، و17.3% في عام 2007، ويرجع ذلك أساسا إلى نمو الواردات، وقفز العجز التجاري من 1،423 مليون دولار في عام 2001 إلى 4.497.7 مليون دولار في عام 2007، تم تمويل عجز الحساب الجاري في السنوات الأخيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من تدفقات رأس المال طويلة الأجل (IMF, IMF Annual Report, 2008)

في 24 أغسطس 2016، وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على عقد اتفاق ممتد مع الأردن يتيح ما يعادل 514.65 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 723 مليون دولار أمريكي، أو 150% من حصة الأردن في الصندوق) تُصْرَف على مدار ثلاث سنوات بموجب "تسهيل الصندوق الممتد" لدعم برنامج الأردن للإصلاح الاقتصادي والمالي، ويهدف البرنامج إلى تحقيق تقدم في جهود الضبط المالي من أجل تخفيض الدين العام، ودفع عجلة الإصلاحات الهيكلية على نطاق واسع لتحسين الأوضاع الاقتصادية، على أن يخضع ذلك لست مراجعات يجريها الصندوق، مع الوضع في الاعتبار ضرورة الضبط التدريجي لأوضاع المالية العامة على المدى المتوسط، مع الحفاظ على الإنفاق الاجتماعي الضروري، لذلك يتعين خفض الإعفاءات من الضريبة العامة للمبيعات ومن الرسوم الجمركية وتعديل قانون ضريبة الدخل، وينبغي أن تعود شركة الكهرباء الوطنية (نِبكو) إلى مستوى يسمح باسترداد تكاليفها التشغيلية، كما ينبغي دعم الموارد المالية لسلطة مياه الأردن، ومن الضروري أيضا تعزيز إدارة المالية العامة لتحسين شفافية المالية العامة والحد من المخاطر التي تتعرض لها (IMF, Jordan, 2016).

بعض مؤشرات الاقتصاد الأردني لعام 2018

بلغ الناتج المحلي الإجمالي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي) 42.29 مليار دولار، بمعدل نمو 1.94% عن العام السابق، ومعدل 2.6% نمو سنوي مركب لمدة 5 سنوات، كما بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي 4247.8 دولاراً بمعدل نمو سنوي 0.13%، وبلغ معدل البطالة 3.3% والتضخم 8%، وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر 1.5 مليار دولار عن نفس العام (albankaldawli.org, Jordan, 2019)، وبلغت القيمة الإجمالية للصادرات والواردات 91% من الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط معدل التعريفة المطبقة هو 4.0 %، لا تملك الدولة أي بنوك تجارية ولكنها تمتلك خمسة مؤسسات ائتمانية متخصصة، ولا يزال النشاط والسيولة في أسواق رأس المال محدودين .(heritage.org, jordan, 2019)

نستنتج مما سبق أن الدول الثلاث التي اتبعت ومازالت رؤية صندوق النقد الدولي مازال بها العديد من المشكلات الهيكلية طبقاً للمؤشرات الاقتصادية لكل دولة مع ارتفاع معدلات الفقر والبطالة على الرغم من تطبيق سياسات الصندوق التي بدأت منذ فترات طويلة، مع استمرارية لجوء تلك الدول للصندوق.

المبحث الثالث: نماذج دولية في الإصلاح الاقتصادي المعتمد على الذات

أظهرت الدراسة من خلال المبحث السابق فشل عملية الإصلاح الاقتصادي في الدول التي تناولتها الدراسة والتي تتبنى رؤية وسياسات صندوق النقد الدولي، مما يستوجب دراسة نماذج أخرى مغايرة لهذه الدول، في هذا المبحث دراسة وتحليل بعض التجارب الدولية في الإصلاح الاقتصادي لثلاث دول مختلفة اعتمدت على الذات بعيداً عن رؤية صندوق النقد الدولي، هذه الدول هي: الصين، والهند، وماليزيا، وذلك كما يلي:

أولاً: تجربة الصين في الإصلاح الاقتصادي

قبل أقل من جيل واحد، كان ثمانية من كل عشرة صينيين يكدحون لكسب أرزاقهم عن طريق فلاحة الأرض مقابل أقل من دولار واحد في اليوم للفرد، ولم يكن واحد من كل ثلاثة بالغين يستطيع القراءة أو الكتابة، ومنذ ذلك الحين تم انتشال أكثر من 200 مليون شخص من براثن الفقر المدقع وهبطت نسبة الأمية إلى أقل من واحد من بين كل عشرة أشخاص (وولفنسون، 1997)، لذلك أجمع خبراء الاقتصاد على أن رؤية إصلاح سوق ما بعد 1978 في الصين أنتجت واحدة من أعظم قصص النجاح الاقتصادية في

العالم؛ حيث كانت وتيرة التغير الاقتصادي في الصين سريعة للغاية منذ بدء الإصلاحات الاقتصادية ، فقد بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي 9،2 في المائة على مدى العقدين الأخيرين من القرن الماضي، وتمثل هذه الزيادة في الناتج إحدى التحولات الاقتصادية الأكثر ثباتاً وسرعة التي شهدها الاقتصاد العالمي في النصف الثاني من القرن الماضي (OECD, 2005)، فقد قامت الحكومة الصينية بسلسلة من الإصلاحات بدأت في عام 1978 والتي وضع من خلالها ديناميكيات السوق المتميزة تدريجياً على التخطيط والملكية الخاصة والملكية العامة والمؤسسات والأسواق الأجنبية والشركات المحلية (Hart-Landsberg & Burkett, 2006)، وقد شهد الاقتصاد الصيني نمواً سريعاً في بيئة سياسية مختلفة عن تلك الموجودة في البلدان الديمقراطية الغربية (Chow, December 7, 2009, p. 2) .

يتطلب النمو الاقتصادي السريع بداهةً نمواً سريعاً في الطلب الإجمالي ، والذي يمكن أن يستمد من النمو السريع لواحد أو أكثر من مكونات الطلب الكلي؛ فالمزيد من نمو الطلب الكلي يدفع النمو الاقتصادي بشكل رئيس، وخلال فترة الإصلاح تحول مسار النمو في الصين من مسار يستند في المقام الأول إلى الاستهلاك المحلي السريع النمو إلى مسار مدفوع بالصادرات والاستثمار (McCombie & Thirlwall, 2004)، فقد فتحت الصين المدن الساحلية والحدودية والمدن الرئيسية في المناطق النائية تدريجياً، وأخيراً فتحت الصين بأكملها، وقد اتبعت الصين استراتيجية تنمية ساحلية في أوائل عام 1988 لاجتذاب الصناعات التحويلية كثيفة العمالة من الاقتصادات المتقدمة إلى الصين، ومن حيث تحرير التجارة تم تخفيض الرسوم الجمركية من 56% في المتوسط عام 1982، إلى 23% عام 1996، إلى 15% عام 2001، وإلى 9.9% عام 2005، إضافةً إلى ذلك خفضت الصين تدريجياً حواجزها غير الجمركية؛ فأزالت تدريجيا القيود على حقوق التداول، وارتفع عدد مراكز التجارة الاتحادية من أقل من 1200 في عام 1986 إلى أكثر من 35000 في عام 2001، وقد أزيلت الحواجز غير الجمركية للصين تماما عام 2005. (Tung & Graduate, 2008, p. 3)

دخلت الصين أعتاب القرن الواحد والعشرين وهي محققة لإنجاز اقتصادي تاريخي لم يسبق له مثيل؛ حيث نجحت بفضل إدارتها المنظمة وتخطيطها المركزي في تحقيق قاعدة صناعية قوية وبنية تحتية ساعدتها بعد ذلك في تحقيق أقصى استفادة من الانفتاح الاقتصادي(Zhu & Kotz, July, 2010) & (Garnaut, Fang, & Song, 2018)، والتخلص الجزئي من أعباء ممتلكات الدولة التي لا تدر الربح الكافي بسياسة التقاط الكبير وإغفال الصغير، مما خلق انسجاماً في بيئة عمل الاقتصاد بقطاعيه العام والخاص،

وخلق المفاهيم الاقتصادية الخاصة بها النابعة من واقع تجربتها الذاتية؛ مثل "الاشتراكية الصينية" والسوق الاشتراكي، ليصل التنين الصيني بعد اتباع 12 خطة خمسية متتابعة إلى المركز الثاني عالمياً في حجم التبادل التجاري والناتج المحلي الإجمالي والاستثمارات الصينية في الخارج وفقاً لسياسة "انطلق عالمياً"، متفوقًا على روسيا وهونج كونج واليابان وألمانيا، ودعم قوتها الاقتصادية التي دعمت قوتها الشاملة مما غير من نظرة العالم لها وجعل الكثيرين يتنبؤون بقيادتها للعالم اقتصاديًا وربما سياسياً بحلول عام 2050، وبشكل عام يمكن تلخيص الدروس المستفادة من التجربة التنموية الصينية في النقاط التالية (كردى) & (مركز الدراسات الاستراتيجية، 2010):

- إعلاء ثقافة العمل.
- التطوير الإداري وهيكلة القطاع العام.
- تعظيم الاستفادة من الاستثمار الأجنبي والمحلي.
- خلق التوازن بين القطاع الزراعي والصناعي.

وانعكاساً لتوسع الدور الذي تقوم به الصين في التجارة العالمية، والزيادة الكبيرة في استخدام اليوان وتداوله على المستوى الدولي، قرر صندوق النقد الدولي أن يضيف اليوان الصيني إلى سلة العملات التي تتألف منها حقوق السحب الخاصة (SDR) اعتباراً من 1 أكتوبر 2016، وإدراج اليوان علامة مهمة على مسار اندماج الاقتصاد الصيني في النظام المالي العالمي؛ ليكون قرار الصندوق اعتبار اليوان عملة قابلة للاستخدام الحر، ويقر هذا القرار بالتقدم الذي تحقق في الإصلاحات التي تجريها الصين في النظام النقدي ونظام سعر الصرف والنظام المالي، ويعترف بإنجازاتها في تحرير الأسواق المالية، وإدماجها في الاقتصاد العالمي، وتحسين بنيتها التحتية، حيث من المتوقع أن يؤدي إدراج اليوان في سلة حقوق السحب الخاصة إلى مزيد من الدعم لاستخدامه وتداوله المتناميين بالفعل على الصعيد الدولي .(imf.org, 2016)

بعض مؤشرات الاقتصاد الصيني لعام 2018

بلغ الناتج المحلي الإجمالي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي) 13.66 تريليون دولار، بمعدل نمو 6.6% عن العام السابق، ومعدل 7.3% نمو سنوي مركب لمدة 5 سنوات ، كما بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي 9770.85 دولاراً بمعدل نمو سنوي 6.12%، وبلغ معدل البطالة 3.9% والتضخم 1.6%، كما أن تدفق الاستثمار الأجنبي

المباشر 133.7 مليار دولار عن نفس العام، وتحتل الصين المرتبة الثانية عالمياً من حيث الناتج المحلي الإجمالي (albankaldawli.org, china, 2019)، وقد بلغت القيمة الإجمالية للصادرات والواردات الصينية 37% من الناتج المحلي الإجمالي، مع الوضع في الاعتبار أن انتشار الشركات المملوكة للدولة يحد من الاستثمار الأجنبي، وتستخدم الدولة السيطرة على النظام المالي لإدارة الاقتصاد حيث تمتلك الحكومة جميع المؤسسات المالية الكبيرة التي تقرض وفقا لأولويات الدولة (heritage.org, china, 2019).

ثانياً: تجربة الهند في الإصلاح الاقتصادي

عند مقارنة الإصلاحات الجارية في الهند مع العديد من البلدان الأخرى نجد أن الإصلاحات في الهند مبنية على التدرج والتحول التطوري بدلاً من إعادة الهيكلة السريعة أو "العلاج بالصدمة"، وأحد أسباب التدرج هو أن الإصلاحات لم يتم إدخالها في خلفية أزمة اقتصادية طويلة أو انهيار النظام من النوع الذي كان سيخلق رغبة واسعة في إعادة الهيكلة الجذرية ورغبتها في قبولها؛ تم إدخال الإصلاحات في يونيو 1991 في أعقاب أزمة ميزان المدفوعات التي كانت بالتأكيد شديدة، ومع ذلك لم تكن أزمة طويلة الأمد، وقد شملت إصلاحات الهند عدة محاور لإحداث ما يلي (Ahluwalia M. S., March 1994):

- إعطاء الاستقرار المالي الأولوية القصوى.
- تعديل السياسة الصناعية لإزالة العديد من العوائق.
- تم تحرير السياسة التجارية إلى حد كبير للجميع باستثناء السلع الاستهلاكية النهائية.
- إصلاح النظام الضريبي.
- إصلاح القطاع العام مع كون ذلك هو المجال الذي يتم فيه تنفيذ التغييرات ببطء، وبدلاً من الخصخصة المباشرة شرعت الحكومة في عملية محدودة لسحب الاستثمارات الحكومية في شركات القطاع العام مع احتفاظ الحكومة بنسبة 51% من رأس المال وكذلك السيطرة على الإدارة.
- بالتوازي مع الجهود المبذولة لإصلاح النظام المصرفي شرعت الحكومة أيضا في إصلاح رئيسي لسوق رأس المال.

- الإصلاحات والقطاع الزراعي: حيث تعالج استراتيجية الإصلاحات الاقتصادية القيود المفروضة على الكفاءة والإنتاج في القطاع الزراعي.
- توفر قوانين العمل الهندية درجة عالية من الحماية للعمل.

أخيراً إذا كانت هناك ثمة دروس مستفادة من الإصلاح الاقتصادي في الهند فهي أن تلك الإصلاحات اتسمت بكونها نهج محلى لم يتم فرضه من الخارج، وأنها كانت تدريجية حيث تمليها القوى السياسية والاقتصادية، وأن تلك الإصلاحات كانت شديدة التعقيد، فقد كان من الواضح في أوائل التسعينيات أن الهند لديها فجوات ضخمة في البنية التحتية، وأن الفجوات لا يمكن سدها من خلال استراتيجية قائمة على الاستثمار العام فقط، وتتمثل إحدى طرق حل هذه المشاكل في إنهاء احتكار القطاع العام وفتح هذه القطاعات أمام الاستثمار الخاص (Ahluwalia M. S., March 2005) .

بعض مؤشرات الاقتصاد الهندي لعام 2018

بلغ الناتج المحلي الإجمالي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي) 2.73 تريليون دولار، بمعدل نمو 6.98% عن العام السابق، ومعدل 6.8% نمو سنوي مركب لمدة 5 سنوات، كما بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي 2015.59 دولاراً بمعدل نمو سنوي 5.88%، كما بلغ معدل البطالة 3.5% والتضخم 4.9% كما أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر 44.5 مليار دولار عن نفس العام، واحتلت الهند المرتبة السادسة عالمياً من حيث الناتج المحلي الإجمالي (albankaldawli.org, India, 2019)، وبلغ متوسط عجز الميزانية 6.9% والدين العام يعادل 69.5 % من الناتج المحلي الإجمالي، وتبلغ القيمة الإجمالية للصادرات والواردات40% من الناتج المحلي الإجمالي، وتسيطر المؤسسات المملوكة للدولة على القطاع المالي، كما أن المشاركة الأجنبية محدودة في بنوك القطاع العام (heritage.org, india, 2019).

ثالثاً: تجربة ماليزيا في الإصلاح الاقتصادي

خلال نحو عشرين عاماً تبدلت الأمور في ماليزيا من بلد يعتمد بشكل أساسي على تصدير بعض المواد الأولية الزراعية إلى بلد مصدر للسلع الصناعية، في مجالات المعدات والآلات الكهربائية والإلكترونيات؛ فتقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 2001 رصد أهم 30 دولة مصدرة للتقنية العالية، كانت ماليزيا في المرتبة التاسعة متقدمة بذلك عن كل من إيطاليا والسويد والصين، كما كانت تجربتها متميزة في مواجهة أزمة جنوب شرق آسيا الشهيرة عام 1997م،

حيث لم تعبأ بتحذيرات الصندوق والبنك الدوليين وأخذت تعالج أزمتها من خلال أجندة وطنية فرضت من خلالها قيوداً صارمةً على سياستها النقدية، معطية البنك المركزي صلاحيات واسعة لتنفيذ ما يراه لصالح مواجهة هروب النقد الأجنبي إلى الخارج، واستجلاب حصيلة الصادرات بالنقد الأجنبي إلى الداخل، وأصبحت عصا التهميش التي يرفعها الصندوق والبنك الدوليين في وجه من يريد أن يخرج عن الدوائر المرسومة بلا فاعلية في مواجهة ماليزيا التي خرجت من كبوتها المالية أكثر قوة خلال عامين فقط، لتواصل مسيرة التنمية بشروطها الوطنية، في السنة الأولى من الأزمة المالية (من منتصف عام 1997 إلى منتصف 1998) اتبعت ماليزيا من تلقاء نفسها نهجاً تقليدياً يماثل أسلوب صندوق النقد الدولي في الاستجابة للأزمة (الصاوي، 2010) (Than Kaplan & Rodrik, 2000)؛ ويشمل هذا النهج ما يلي:

- السماح للعملة بالتعويم بأقل تدخل.
- الحفاظ على نظام حساب رأس مال مفتوح.
- زيادة حادة في سعر الفائدة.
- تشديد السياسة النقدية.
- انخفاض حاد في نفقات الميزانية الحكومية.

نظراً للآثار السلبية الخطيرة لانخفاض قيمة العملة، فقد أصبح تحقيق استقرار الرينجت محل الاهتمام الأكبر لصانعي السياسة خلال الأزمة، ومع تدهور كل من الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي قررت الحكومة اعتماد استراتيجية اقتصادية مختلفة، هذه الاستراتيجية الجديدة لم يتم تبنيها دفعة واحدة ولكن مرحلة تلو الأخرى وجزء جزء مع ظهور التطورات، فقد اتخذت الحكومة تدابير مختلفة من منتصف عام 1998 لعكس الرؤية النقدية والمالية التنازلية التي أدخلت في نهاية عام 1998 (Abidin, 2002).

وقد تضمنت عناصر الاستراتيجية الماليزية البديلة (Mohamad, 2003, Malaysia, 2001, Mohamad, 2000) ما يلي :

- رؤية الاقتصاد الكلي الأساسية لمعدلات الفائدة والسياسة النقدية والسياسة المالية وخطة التمويل لمنع الاقتصاد الحقيقي من التدهور بشكل أكبر والحصول على الانتعاش.

- استقرار سعر الصرف لمنع المزيد من عدم الاستقرار ولتمكين رؤية الاقتصاد الكلي من التنفيذ ومنع الصعوبات في خدمة الديون الخارجية.
- إغلاق التجارة الخارجية بالعملة المحلية وسوق الأسهم المحلية من أجل منع أنشطة المضاربة في الخارج.
- تنظيم تدفقات رأس المال، ولا سيما تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل الخارجة من قبل الأجانب والمواطنين المحليين، وشملت التدابير وقفاً مبدئياً لمدة عام على تدفق رأس مال المحفظة الأجنبية والأصول المالية المملوكة لأجانب بالصفقة، وتم وضع قيود على تحويلات رأس المال من قبل المواطنين المحليين والشركات، ولا تنطبق القيود على تدفق الأموال المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر أو بالتجارة.
- الحفاظ على الاستقرار المالي من خلال اتخاذ قرار بشأن عدم إغلاق المؤسسات المالية التي تواجه صعوبات والإعلان عن أن الحكومة ستضمن الودائع الموضوعة في البنوك وشركات التمويل.
- إعادة هيكلة وإعادة رسملة القطاعات المصرفية والشركات حتى يكون هناك تعافٍ في الاقتصاد الجزئي.
- إعادة إحياء القطاعات الاقتصادية المختلفة المتأثرة بالأزمة.
- الحفاظ على بعض الرؤية الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية، ولا سيما تنظيم الملكية الأجنبية للأصول والإعانات وضوابط الأسعار والرؤية المتعلقة بالتوزيع والتوازن بين المجتمعات العرقية المحلية.

في بداية الأزمة المالية العالمية عام 2008 كان هناك أكثر من 700 شركة تعمل في ثماني مناطق اقتصادية خاصة في بينانغ (4 مناطق تجارة حرة و 4 مناطق صناعية) مع ما مجموعه 775 مصنعاً يعمل فيها أكثر من 170000 عامل، وفي الوقت نفسه أنتجت بينانغ – وماليزيا بشكل عام – أحد أكثر السجلات نجاحًا في العالم في توليد الروابط الخلفية وسلاسل التوريد داخل الاقتصاد المضيف من التعبئة المعقدة إلى مجموعة واسعة من الخدمات الهندسية التعاقدية (UNCTAD, 2000) & (Moran, October 2011).

تجدر الإشارة إلى أن هناك مجموعة أخرى من العوامل ساعدت على نجاح تجربة ماليزيا في التنمية، يمكن تناولها فيما يلي (مشهور):

- توقيع دول جنوب شرق آسيا العشر المشتركة في (تجمع الأسيان) في عام 1995 على وثيقة إعلان منطقة جنوب شرق آسيا منطقة خالية من السلاح النووي، مما ساعد على توجيه التمويل المتاح للتنمية بشكل أساسي بدلاً من الإنفاق على التسلح وأسلحة الدمار الشامل.
- رفض الحكومة تخفيض النفقات المخصصة لمشروعات البنية الأساسية والتي هي سبيل الاقتصاد إلى نمو مستقر في السنوات المقبلة.
- انتهاج استراتيجية تعتمد على الذات بدرجة كبيرة من خلال الاعتماد على سكان البلاد الأصليين الذين يمثلون الأغلبية المسلمة للسكان.
- الاهتمام بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية للسكان سواء كانوا من أهل البلاد الأصليين أو من المهاجرين إليها من المسلمين الذين ترحب السلطات بتوطينهم.
- الاعتماد بدرجة كبيرة على الموارد الداخلية في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات حيث ارتفاع الادخار المحلي الإجمالي بنسبة 40% بين عامي 1970 و1993، كما زاد الاستثمار المحلي الإجمالي بنسبة 50 % خلال الفترة عينها.

كما يرى البعض أن ثمة عوامل أخرى ساعدت على نجاح التجربة التنموية في ماليزيا منها (الفضيل، 2000، الصفحات 40-41) :

- أنها تعاملت مع الاستثمار الأجنبي المباشر بحذر حتى منتصف الثمانينيات، ثم سمحت له بالدخول ولكن ضمن شروط تصب بشكل أساسي في صالح الاقتصاد الوطني؛ منها:
  - ألا تنافس السلع التي ينتجها المستثمر الأجنبي الصناعات الوطنية التي تشبع حاجات السوق المحلية.
  - أن تصدر الشركة 50 % على الأقل من جملة ما تنتجه.
  - الشركات الأجنبية التي يصل رأس مالها المدفوع نحو 2 مليون دولار يسمح لها باستقدام خمسة أجانب فقط لشغل بعض الوظائف في الشركة.

- امتلاك رؤيا مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي من خلال خطط خمسية متتابعة ومتكاملة منذ الاستقلال، بل استعداد ماليزيا المبكر للدخول في القرن الواحد والعشرين من خلال التخطيط لماليزيا 2020م والعمل على تحقيق ما تم التخطيط له.
- وجود درجة عالية من التنوع في البنية الصناعية وتغطيتها لمعظم فروع النشاط الصناعي (الصناعات: الاستهلاكية – الوسيطة –الرأسمالية) .

بعض مؤشرات الاقتصاد الماليزي لعام 2018

بلغ الناتج المحلي الإجمالي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي) 354.35 مليار دولار، بمعدل نمو 4.72% عن العام السابق، ومعدل 5.1% نمو سنوي مركب لمدة 5 سنوات ، كما بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي 11238.96 دولاراً بمعدل نمو سنوي 3.32%، وتحتل ماليزيا المرتبة السابعة والثلاثين عالمياً من حيث الناتج المحلي الإجمالي، كما بلغ معدل البطالة 3.3% والتضخم 3.8 %، وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر 9.9 مليار دولار عن نفس العام (albankaldawli.org, Malaysia, 2019)، بينما تمثل التجارة أهمية كبيرة لاقتصاد ماليزيا حيث تبلغ القيمة الإجمالية للصادرات والواردات 128% من الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط معدل التعريفة المطبقة هو 1.3% مع عدم وجود حواجز تعوق التجارة، ويعتبر انفتاح الحكومة على الاستثمار الأجنبي أعلى من المتوسط والقطاع المالي لا يزال مستقراً، وقد تم اعتماد تدابير لفتح القطاع المصرفي أمام المزيد من المنافسة (heritage.org, malaysia, 2019).

مما سبق نجد أن الدول الثلاث التي اعتمدت نهجاً إصلاحياً ذاتيا تم وضعه من قبل الدولة نفسها حققت نجاحا كبيراً في الإصلاح الاقتصادي؛ بل وأصبحت كل دولة نموذجا يحتذى به؛ مع ذاتية التجربة وتفردها لكل دولة، مع الوضع في الاعتبار أن التدرج وتبني سياسة الخطوة تلو الأخرى هو العامل المشترك الأهم والأكبر في هذه التجارب المختلفة، مع ملاحظة أن دولة ماليزيا قد استعانت بصندوق النقد الدولي في بداية أزمتها واتبعت رؤية الصندوق وسياساته التقليدية؛ فكانت النتيجة مخيبة للآمال، مما حدا بها إلى الاعتماد على سياستها الخاصة في الإصلاح فكان النجاح باهراً .

النتائج والتوصيات

أولاً: نتائج الدراسة: توصلت الدراسة للعديد من النتائج؛ من أهمها:

1) أن الدول التي اعتمدت على رؤية وبرامج صندوق النقد الدولي ما زالت تعاني من اختلالات هيكلية كبيرة في اقتصاداتها.
2) الدول التي اعتمدت رؤية خاصة بها تتناسب مع ظروفها الداخلية تقدمت بشكل لافت للنظر.
3) تمثل تجربة كل دولة في الإصلاح الاقتصادي حالة خاصة بتلك الدولة ونموذجاً فريداً في الإصلاح الاقتصادي.
4) العامل المشترك الأساسي بين التجارب الذاتية للإصلاح هو التدرج واتباع سياسة الخطوة تلو الأخرى في الإصلاح الاقتصادي.

ثانياً: التوصيات: من خلال ما سبق توصي الدراسة بالآتي:

1) على الدول التي ترغب في الإصلاح الاقتصادي وضع برنامج وطني يراعي خصوصية الدولة ومتطلبات شعبها.
2) دراسة تجارب الدول التي نفذت برامجها التنموية الخاصة والاستفادة منها.
3) الأخذ بمبدأ التدرج في جميع خطوات الإصلاح الاقتصادي.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. Abidin, M. Z. (2002). Rewriting the Rules: The Malaysian Crisis Management Model. Kuala Lumpur: Prentice Hall.
2. Ahluwalia, M. S. (March 1994). India's Economic Reforms. This paper is based on the author's address inaugurating the Seminar on India's Economic Reforms at Merton College, Oxford, , June 1993 updated to include developments up to March 1994. England: Merton College, Oxford.

3. Ahluwalia, M. S. (March 2005). Lessons from India's Economic Reforms. World Bank and Oxford University Press.
4. albankaldawli.org. (2019). china. Retrieved 6 25, 2019, from https://data.albankaldawli.org/country/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86.
5. albankaldawli.org. (2019). India. Retrieved 6 25, 2019, from https://data.albankaldawli.org/country/%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%86%D8%AF.
6. albankaldawli.org. (2019). Jordan. Retrieved 6 25, 2019, from https://data.albankaldawli.org/country/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86.
7. albankaldawli.org. (2019). Malaysia. Retrieved 6 25, 2019, from https://data.albankaldawli.org/country/%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%8A%D8%A7.
8. albankaldawli.org. (2019). tunisia. Retrieved 6 25, 2019, from https://data.albankaldawli.org/country/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8.
9. china, n. b. ((2007b)). Department of Statistics (2007b). Retrieved 6 25, 2019, from http://www.stats.gov.cn/english/Statisticaldata/AnnualData/.
10. Chow, G. C. (December 7, 2009). Important Lessons from Studying the Chinese Economy. New Jersey, USA: Princeton University.
11. Garnaut, R., Fang, C., & Song, L. (2018). China's 40 Years of Reform and Development:1978–2018. Australia: The Australian National University.

12. Hart-Landsberg, M., & Burkett, P. (2006). China and the Dynamics of Transnational Accumulation: Causes and Consequences of Global Restructuring. Leiden, Netherlands: Koninklijke Brill NV.
13. heritage.org. (2019). china. Retrieved 6 25, 2019, from https://www.heritage.org/index/country/china.
14. heritage.org. (2019). india. Retrieved 6 25, 2019, from https://www.heritage.org/index/country/india.
15. heritage.org. (2019). jordan. Retrieved 6 25, 2019, from https://www.heritage.org/index/country/jordan.
16. heritage.org. (2019). malaysia. Retrieved 6 25, 2019, from https://www.heritage.org/index/country/malaysia.
17. heritage.org. (2019). malaysia. Retrieved 6 25, 2019, from https://www.heritage.org/index/country/malaysia.
18. heritage.org. (2019). morocco. Retrieved 6 25, 2019, from https://www.heritage.org/index/country/morocco.
19. heritage.org. (2019). tunisia. Retrieved 6 25, 2019, from https://www.heritage.org/index/country/tunisia.
20. IMF. (1995). Experience Under Stand-By and Extended Arrangements. Washington.
21. IMF. (2007). Annual Report 2007, Making the global economy work for all. Washington.
22. IMF. (2008). Annual Report 2008, Making the global economy work for all. Washington.

23. IMF. (2016). imf.org. Retrieved 6 22, 2019, from https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2016/08/01/20/45/Precautionary-and-Liquidity-Line.

24. IMF. (2016). Jordan. Retrieved 6 25, 2019, from https://www.imf.org/ar/News/Articles/2016/08/25/PR16381-Jordan-IMF-Executive-Board-Approves-US-723-million-Extended-Arrangement.

25. IMF. (2018). morocco. Retrieved 6 22, 19, from https://www.imf.org/ar/News/Articles/2018/12/17/pr18477-imf-executive-board-approves-morocco-precautionary-liquidity-line.

26. IMF. (n.d.). imf.org. Retrieved 6 22, 2019, from https://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/what/ara/whata.htm.

27. IMF. (n.d.). imf.org. Retrieved 6 22, 2019, from https://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/what/ara/whata.htm#box4.

28. imf.org. (2016). Chinese Renminbi to Special Drawing Rights Baske. Retrieved 6 25, 2019, from https://www.imf.org/ar/News/Articles/2016/09/29/AM16-NA093016IMF-Adds-Chinese-Renminbi-to-Special-Drawing-Rights-Basket.

29. Jordan, G. o. (2019). Government of Jordan online information. Retrieved 6 25, 2019, from https://jordan.gov.jo/wps/portal/home/cmu.

30. knoema. (2019). World data Atlas, global and regional statistics, national data, maps and classification. Retrieved 6 22, 2019, from

https://knoema.com/nwnfkne/world-gdp-ranking-2019-gdp-by-country-data-and-charts.

31. knoema.com. (2019). Morocco. Retrieved 6 25, 2019, from https://knoema.com/atlas/Morocco.
32. Malaysia, M. o. (2001). Economic Report 2001/2002. Malaysia: Ministry of Finance Malaysia.
33. McCombie, J., & Thirlwall, T. (2004). Essays on Balance of Payments Constrained Growth: Theory and Evidence. London: Taylor and Francis Group.
34. Mittelman, J. (1996). Globalization, Critical Reflections,. USA: Lynne Reinner Publishers Boulder, Boulder CO.
35. Mohamad, M. (2000). The Malaysian Currency Crisis: How and Why It Happened. Kuala Lumpur: Pelanduk Publications.
36. Mohamad, M. (2003). Globalisation and the New Realities. Kuala Lumpur: Pelanduk Publications.
37. Moran, T. H. (October 2011). International Experience with Special Economic Zones (SEZs): Using SEZs to Drive Development in Countries around the World. South African: CENTRE FOR DEVELOPMENT AND ENTERPRISE, Informing South African Policy.
38. OECD. (2005). OECD Economic Surveys: China. OECD Economic Surveys.
39. Robert W. Cox, P. (1987). Power and World Order, Social Forces in the Making of History. New York: Columbia University Press.
40. Than Kaplan, & Rodrik, D. (2000). Did the Malaysian Capital Controls Work? England: cambridge university.

41. Tung, C.-y., & Graduate, S. Y.-S. (2008). Institute of Social Sciences and Hu Overview of Chinese Economic Reforms: Initiatives, Approaches and Consequencesm. China: Institute of Social Sciences and Humanities, College of Social Sciences, National Chengchi University.
42. UNCTAD. (2000). Trade and Development Report 2000, and various other years. Geneva: United Nations.
43. World Bank) .FISCAL 2008 .(ANNUAL REPORT 2008, YEAR IN REVIEW, OPERATIONAL SUMMARY .Washington: THE WORLD BANK.
44. Zhu, A., & Kotz, D. M. (July, 2010). The Dependence of China's Economic Growth on Exports and Investment. USA: SAGE Publications.
45. أحمد السيد كردى. (بلا تاريخ). التجربة الصينية في التنمية الاقتصادية. تاريخ الاسترداد 25 6, 2019، من http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/140649.
46. أحمد عبد الجواد. (27 10, 2017). من التجربة البرازيلية إلى التركية...صندوق النقد "الجحيم" واحد. تاريخ الاسترداد 25 6, 2019، من ttps://sptnkne.ws/fNty.
47. أرنست فولف. (أبريل 2006). صندوق النقد الدولي قوة عظمى في الساحة العالمية. (عدنان عباس على، المترجمون) الكويت: عالم المعرفة.
48. أكرم عبد العزيز. (2002). الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل (المجلد ط1). بغداد: بيت الحكمة.
49. البنك الدولي. (2005). جعل الخدمات تعمل لصالح الفقراء. تقرير عن التنمية في العالم 2004 (صفحة 2). واشنطن: البنك الدولى.

50. إيمان عبد الكاظم جبار، و سحر عباس. (2009). تحليل سياسات التكيف الهيكلي في بلدان عربية مختارة (مصر والمغرب). مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، الصفحات 30-31.

51. بسام حجاز. (2003). العلاقات الاقتصادية الدولية. لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

52. بلقاسم العباس. (2004). التثبيت والتصحيح الهيكلي. سلسلة جسر التنمية(العدد31، السنة 3). الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

53. جودة عبد الخالق. (2005). الإصلاح الاقتصادي رؤية بديلة. تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، صفحة 33.

54. جون جريي. (2000). الفجر الكاذب – أوهام الرأسمالية العالمية (المجلد 1). (أحمد فؤاد بلبع، المترجمون) القاهرة: مكتبة الشروق .

55. جيمس د. وولفنسون. (23 سبتمبر, 1997). كلمة موجهة الى مجلس محافظي البنك الدولي. تاريخ الاسترداد 25 6, 2019، من worldbank.org/en/about/archives/history .

56. حاكمي أبوحفص. (2010). الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب وتونس. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا(7).

57. حسان خضر. (2003). خصخصة البنية التحتية (الإصدار السنة ٢، المجلد العدد ١٨). الكويت: لمعهد العربي للتخطيط.

58. زينب حسن عوض الله. (2004). الاقتصاد الدولي. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

59. زينب حسن عوض الله، ، ، 2004، ص156-157. (2004). الاقتصاد الدولي. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

60. سالم توفيق النجفي. (2002). سياسات التكيف الاقتصادي والتكيف الهيكلي وآثرها في التكامل الاقتصادي العربي. تونس: بيت الحكمة.

61. صندوق النقد الدولي. (2003). إعادة صياغة جدول أعمال الإصلاح. مجلة التمويل والتنمية.

62. صندوق النقد الدولي. (15 أبريل, 2016). بيان صحفي. الصندوق يتوصل إلى اتفاق على مستوى الخبراء مع تونس حول إبرام اتفاق مدته أربعة أعوام بقيمة 2.8 مليار دولار أمريكي في إطار تسهيل الصندوق الممدد. واشنطن: صندوق النقد الدولي.

63. صندوق النقد الدولي. (17 يونيو, 2017). برنامج تونس الاقتصادي. تاريخ الاسترداد 25 6, 2019، من https://www.imf.org/ar/News/Articles/2017/05/30/pr18206-imf-statement-on-tunisia.

64. عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب. (2005). العلاقات الاقتصادية الدولية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

65. عادل أحمد حشيش، و مجدي محمود شهاب. (2005). العلاقات الاقتصادية الدولية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

66. عبد الحافظ الصاوي. (العدد451، الشهر 5، السنة 3, 2010). قراءة في تجربة ماليزيا التنموية. مجلة الوعي الإسلامي.

67. عبد الخالق بوعتروس. (2007). الانعكاسات لبرامج الإصلاح الاقتصادي في البلاد العربية، حالة الجزائر. قسنطينة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، رسالة ماجستير غير منشورة.

68. علي كنعان. (بلا تاريخ). الإصلاح المصرفي في سورية. تاريخ الاسترداد 25 6, 2019، من جمعية العلوم الاقتصادية السورية: http://www.mafhoum.com/syr/articles_03/kanaan4-10.htm

69. غازي عبد الرزاق النقاش. (1996). التمويل الدولي و العمليات المصرفية الدولية. عمان: دار وائل للنشر.

70. فارس جرادي، و عدي قصيور. (17-18 كانون الثاني 1996). شبكات الحماية الاجتماعية – تجارب بعض الدول العربية. ندوة الآثار الاجتماعية للتصحيح الاقتصادي في الدول العربية (صفحة 2). أبو ظبى: الإمارات العربية المتحدة.

71. فلاح خلف الربيعي. (2006). سبل مواجهة آثار برامج التكيف الهيكلي على الاقتصاد العراقي. تاريخ الاسترداد 25 6, 2019، من مجلة علوم انسانية: www.uluminsania.net

72. فلة عاشور. (2005/2004). آثار برنامج الإصلاح المالي لصندوق النقد الدولي على سوق العمل في الجزائر منذ 1994 حتى 2002. الجزائر: جامعة بسكرة، رسالة ماجستير غير منشورة.

73. فؤاد راشد عبده. (1998). الإصلاحات الاقتصادية في البلدان العربية ودورها المرتقب في التمهيد لقيام السوق لعربية المشتركة. تأليف محمد إبراهيم منصور (المحرر)، المؤتمر السنوي الثاني " السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربي " غى الفترة من 25-27 نوفمبر 1997. أسيوط، مصر: مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط.

74. كمال رزيق، و عمار بو زعرور. (2001). التصحيح الهيكلي وآثاره على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر. مداخلة في الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية في الجزائر. سطيف، الجزائر.

75. مايح شبيب الشمري. (2002). تقييم سياسات التكيف الاقتصادي في الأقطار العربية الممولة من المؤسسات الدولية. جامعة الكوفة، رسالة دكتوراة غير منشورة.

76. محمد عبد العزيز طلب. (2006). الإصلاح الاقتصادي – من عمومية الرؤية الدولية إلى خصوصية الحالة المصرية. مجلة دراسات مستقبلية.

77. محمد عبد الله شاهين محمد. (2016). سياسات صندوق النقد الدولي وأثرها على التنمية. مصر: شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع.

78. محمود عبد الفضيل. (2000). العرب والتجربة الآسيوية– الدروس المستفادة (المجلد الأولى). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

79. مركز الدراسات الاستراتيجية. (2010). اتخطيط الاستراتيجي للدول. سلسلة نحو مجتمع المعرفة.

80. نعمت مشهور. (بلا تاريخ). قراءة في تجربة التنمية بماليزيا . تاريخ الاسترداد 25 6, 2019، من http://islammem.cc/print.

ثانياً: المراجع الإنجليزية:

1. Abidin, M. Z. (2002). Rewriting the Rules: The Malaysian Crisis Management Model. Kuala Lumpur: Prentice Hall.
2. Ahluwalia, M. S. (March 1994). India's Economic Reforms. This paper is based on the author's address inaugurating the Seminar on India's Economic Reforms at Merton College, Oxford, , June 1993 updated to include developments up to March 1994. England: Merton College, Oxford.
3. Ahluwalia, M. S. (March 2005). Lessons from India's Economic Reforms. World Bank and Oxford University Press.
4. albankaldawli.org. (2019). china. Retrieved 6 25, 2019, from https://data.albankaldawli.org/country/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86.
5. albankaldawli.org. (2019). India. Retrieved 6 25, 2019, from https://data.albankaldawli.org/country/%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%86%D8%AF.
6. albankaldawli.org. (2019). Jordan. Retrieved 6 25, 2019, from https://data.albankaldawli.org/country/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86.
7. albankaldawli.org. (2019). Malaysia. Retrieved 6 25, 2019, from https://data.albankaldawli.org/country/%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%8A%D8%A7.

8. albankaldawli.org. (2019). tunisia. Retrieved 6 25, 2019, from https://data.albankaldawli.org/country/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8.
9. china, n. b. ((2007b)). Department of Statistics (2007b). Retrieved 6 25, 2019, from http://www.stats.gov.cn/english/Statisticaldata/AnnualData/.
10. Chow, G. C. (December 7, 2009). Important Lessons from Studying the Chinese Economy. New Jersey, USA: Princeton University.
11. Garnaut, R., Fang, C., & Song, L. (2018). China's 40 Years of Reform and Development:1978–2018. Australia: The Australian National University.
12. Hart-Landsberg, M., & Burkett, P. (2006). China and the Dynamics of Transnational Accumulation: Causes and Consequences of Global Restructuring. Leiden, Netherlands: Koninklijke Brill NV.
13. heritage.org. (2019). china. Retrieved 6 25, 2019, from https://www.heritage.org/index/country/china.
14. heritage.org. (2019). india. Retrieved 6 25, 2019, from https://www.heritage.org/index/country/india.
15. heritage.org. (2019). jordan. Retrieved 6 25, 2019, from https://www.heritage.org/index/country/jordan.
16. heritage.org. (2019). malaysia. Retrieved 6 25, 2019, from https://www.heritage.org/index/country/malaysia.
17. heritage.org. (2019). malaysia. Retrieved 6 25, 2019, from https://www.heritage.org/index/country/malaysia.

18. heritage.org. (2019). morocco. Retrieved 6 25, 2019, from https://www.heritage.org/index/country/morocco.
19. heritage.org. (2019). tunisia. Retrieved 6 25, 2019, from https://www.heritage.org/index/country/tunisia.
20. IMF. (1995). Experience Under Stand-By and Extended Arrangements. Washington.
21. IMF. (2007). Annual Report 2007, Making the global economy work for all. Washington.
22. IMF. (2008). Annual Report 2008, Making the global economy work for all. Washington.
23. IMF. (2016). imf.org. Retrieved 6 22, 2019, from https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2016/08/01/20/45/Precautionary-and-Liquidity-Line.
24. IMF. (2016). Jordan. Retrieved 6 25, 2019, from https://www.imf.org/ar/News/Articles/2016/08/25/PR16381-Jordan-IMF-Executive-Board-Approves-US-723-million-Extended-Arrangement.
25. IMF. (2018). morocco. Retrieved 6 22, 19, from https://www.imf.org/ar/News/Articles/2018/12/17/pr18477-imf-executive-board-approves-morocco-precautionary-liquidity-line.
26. IMF. (n.d.). imf.org. Retrieved 6 22, 2019, from https://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/what/ara/whata.htm.
27. IMF. (n.d.). imf.org. Retrieved 6 22, 2019, from https://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/what/ara/whata.htm#box4.

28. imf.org. (2016). Chinese Renminbi to Special Drawing Rights Baske. Retrieved 6 25, 2019, from
29. https://www.imf.org/ar/News/Articles/2016/09/29/AM16-NA093016IMF-Adds-Chinese-Renminbi-to-Special-Drawing-Rights-Basket.
30. Jordan, G. o. (2019). Government of Jordan online information. Retrieved 6 25, 2019, from https://jordan.gov.jo/wps/portal/home/cmu.
31. knoema. (2019). World data Atlas, global and regional statistics, national data, maps and classification. Retrieved 6 22, 2019, from https://knoema.com/nwnfkne/world-gdp-ranking-2019-gdp-by-country-data-and-charts.
32. knoema.com. (2019). Morocco. Retrieved 6 25, 2019, from https://knoema.com/atlas/Morocco.
33. Malaysia, M. o. (2001). Economic Report 2001/2002. Malaysia: Ministry of Finance Malaysia.
34. McCombie, J., & Thirlwall, T. (2004). Essays on Balance of Payments Constrained Growth: Theory and Evidence. London: Taylor and Francis Group.
35. Mittelman, J. (1996). Globalization, Critical Reflections,. USA: Lynne Reinner Publishers Boulder, Boulder CO.
36. Mohamad, M. (2000). The Malaysian Currency Crisis: How and Why It Happened. Kuala Lumpur: Pelanduk Publications.
37. Mohamad, M. (2003). Globalisation and the New Realities. Kuala Lumpur: Pelanduk Publications.

38. Moran, T. H. (October 2011). International Experience with Special Economic Zones (SEZs): Using SEZs to Drive Development in Countries around the World. South African: CENTRE FOR DEVELOPMENT AND ENTERPRISE, Informing South African Policy.

39. OECD. (2005). OECD Economic Surveys: China. OECD Economic Surveys.

40. Robert W. Cox, P. (1987). Power and World Order, Social Forces in the Making of History. New York: Columbia University Press.

41. Than Kaplan, & Rodrik, D. (2000). Did the Malaysian Capital Controls Work? England: cambridge university.

42. Tung, C.-y., & Graduate, S. Y.-S. (2008). Institute of Social Sciences and Hu Overview of Chinese Economic Reforms: Initiatives, Approaches and Consequencesm. China: Institute of Social Sciences and Humanities, College of Social Sciences, National Chengchi University.

43. UNCTAD. (2000). Trade and Development Report 2000, and various other years. Geneva: United Nations.

44. World Bank) .FISCAL 2008 .(ANNUAL REPORT 2008, YEAR IN REVIEW, OPERATIONAL SUMMARY .Washington: THE WORLD BANK.

45. Zhu, A., & Kotz, D. M. (July, 2010). The Dependence of China's Economic Growth on Exports and Investment. USA: SAGE Publications.

46. أحمد السيد كردى. (بلا تاريخ). التجربة الصينية في التنمية الاقتصادية. تاريخ الاسترداد 25 6, 2019، من http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/140649.

47. أحمد عبد الجواد. (27 10, 2017). من التجربة البرازيلية إلى التركية...صندوق النقد "الجحيم" واحد. تاريخ الاسترداد 25 6, 2019، من ttps://sptnkne.ws/fNty.

48. أرنست فولف. (أبريل 2006). صندوق النقد الدولي قوة عظمى في الساحة العالمية. (عدنان عباس على، المترجمون) الكويت: عالم المعرفة.

49. أكرم عبد العزيز. (2002). الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل (المجلد ط1). بغداد: بيت الحكمة.

50. البنك الدولي. (2005). جعل الخدمات تعمل لصالح الفقراء. تقرير عن التنمية في العالم 2004 (صفحة 2). واشنطن: البنك الدولى.

51. إيمان عبد الكاظم جبار، و سحر عباس. (2009). تحليل سياسات التكيف الهيكلي في بلدان عربية مختارة (مصر والمغرب). مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، الصفحات 30-31.

52. بسام حجاز. (2003). العلاقات الاقتصادية الدولية. لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

53. بلقاسم العباس. (2004). التثبيت والتصحيح الهيكلي. سلسلة جسر التنمية(العدد31، السنة 3). الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

54. جودة عبد الخالق. (2005). الإصلاح الاقتصادي رؤية بديلة. تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، صفحة 33.

55. جون جريي. (2000). الفجر الكاذب – أوهام الرأسمالية العالمية (المجلد 1). (أحمد فؤاد بلبع، المترجمون) القاهرة: مكتبة الشروق .

56. جيمس د. وولفنسون. (23 سبتمبر, 1997). كلمة موجهة الى مجلس محافظي البنك الدولي. تاريخ الاسترداد 25 6, 2019، من

57. worldbank.org/en/about/archives/history .

58. حاكمي أبوحفص. (2010). الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب وتونس. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا(7).

59. حسان خضر. (2003). خصخصة البنية التحتية (الإصدار السنة ٢، المجلد العدد ١٨). الكويت: لمعهد العربي للتخطيط.

60. زينب حسن عوض الله. (2004). الاقتصاد الدولي. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

61. زينب حسن عوض الله، ، ، 2004، ص156-157. (2004). الاقتصاد الدولي. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

62. سالم توفيق النجفي. (2002). سياسات التكيف الاقتصادي والتكيف الهيكلي وآثرها في التكامل الاقتصادي العربي. تونس: بيت الحكمة.

63. صندوق النقد الدولي. (2003). إعادة صياغة جدول أعمال الإصلاح. مجلة التمويل والتنمية.

64. صندوق النقد الدولي. (15 أبريل, 2016). بيان صحفي. الصندوق يتوصل إلى اتفاق على مستوى الخبراء مع تونس حول إبرام اتفاق مدته أربعة أعوام بقيمة 2.8 مليار دولار أمريكي في إطار تسهيل الصندوق الممدد. واشنطن: صندوق النقد الدولي.

65. صندوق النقد الدولي. (17 يونيو, 2017). برنامج تونس الاقتصادي. تاريخ الاسترداد 25 6, 2019، من

66. https://www.imf.org/ar/News/Articles/2017/05/30/pr18206-imf-statement-on-tunisia.

67. عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب. (2005). العلاقات الاقتصادية الدولية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

68. عادل أحمد حشيش، و مجدي محمود شهاب. (2005). العلاقات الاقتصادية الدولية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

69. عبد الحافظ الصاوي. (العدد451، الشهر 5، السنة 3, 2010). قراءة في تجربة ماليزيا التنموية. مجلة الوعي الإسلامي.

70. عبد الخالق بوعتروس. (2007). الانعكاسات لبرامج الإصلاح الاقتصادي في البلاد العربية، حالة الجزائر. قسنطينة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، رسالة ماجستير غير منشورة.

71. علي كنعان. (بلا تاريخ). الإصلاح المصرفي في سورية. تاريخ الاسترداد 25 6, 2019، من جمعية العلوم الاقتصادية السورية:
http://www.mafhoum.com/syr/articles_03/kanaan4-10.htm
72. غازي عبد الرزاق النقاش. (1996). التمويل الدولي و العمليات المصرفية الدولية. عمان: دار وائل للنشر.
73. فارس جرادي، و عدي قصيور. (17-18 كانون الثاني 1996). شبكات الحماية الاجتماعية – تجارب بعض الدول العربية. ندوة الآثار الاجتماعية للتصحيح الاقتصادي في الدول العربية (صفحة 2). أبو ظبى: الإمارات العربية المتحدة.
74. فلاح خلف الربيعي. (2006). سبل مواجهة آثار برامج التكيف الهيكلي على الاقتصاد العراقي. تاريخ الاسترداد 25 6, 2019، من مجلة علوم انسانية: www.uluminsania.net
75. فلة عاشور. (2005/2004). آثار برنامج الإصلاح المالي لصندوق النقد الدولي على سوق العمل في الجزائر منذ 1994 حتى 2002. الجزائر: جامعة بسكرة، رسالة ماجستير غير منشورة.
76. فؤاد راشد عبده. (1998). الإصلاحات الاقتصادية في البلدان العربية ودورها المرتقب في التمهيد لقيام السوق لعربية المشتركة. تأليف محمد إبراهيم منصور (المحرر)، المؤتمر السنوي الثاني " السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربي " غى الفترة من 25-27 نوفمبر 1997. أسيوط، مصر: مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط.
77. كمال رزيق، و عمار بو زعرور. (2001). التصحيح الهيكلي وآثاره على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر. مداخلة في الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية في الجزائر. سطيف، الجزائر.
78. مايح شبيب الشمري. (2002). تقييم سياسات التكيف الاقتصادي في الأقطار العربية الممولة من المؤسسات الدولية. جامعة الكوفة، رسالة دكتوراة غير منشورة.
79. محمد عبد العزيز طلب. (2006). الإصلاح الاقتصادي – من عمومية الرؤية الدولية إلى خصوصية الحالة المصرية. مجلة دراسات مستقبلية.

80. محمد عبد الله شاهين محمد. (2016). سياسات صندوق النقد الدولي وأثرها على التنمية. مصر: شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع.

81. محمود عبد الفضيل. (2000). العرب والتجربة الآسيوية– الدروس المستفادة (المجلد الأولى). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

82. مركز الدراسات الاستراتيجية. (2010). اتخطيط الاستراتيجي للدول. سلسلة نحو مجتمع المعرفة.

83. نعمت مشهور. (بلا تاريخ). قراءة في تجربة التنمية بماليزيا . تاريخ الاسترداد 25 6, 2019، من http://islammem.cc/print.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية:

1. albankaldawli.org. (2019). *china*. Retrieved 6 25, 2019, from:
2. https://data.albankaldawli.org/country/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86.
3. albankaldawli.org. (2019). *India*. Retrieved 6 25, 2019, from:
4. https://data.albankaldawli.org/country/%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%86%D8%AF.
5. albankaldawli.org. (2019). *Jordan*. Retrieved 6 25, 2019, from:
6. https://data.albankaldawli.org/country/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86.
7. albankaldawli.org. (2019). *Malaysia*. Retrieved 6 25, 2019, from:
8. https://data.albankaldawli.org/country/%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%8A%D8%A7.
9. albankaldawli.org. (2019). *tunisia*. Retrieved 6 25, 2019, from:
10. https://data.albankaldawli.org/country/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8.
11. china, n. b. ((2007b)). *Department of Statistics (2007b)*. Retrieved 6 25, 2019, from:
12. http://www.stats.gov.cn/english/Statisticaldata/AnnualData/.

13. heritage.org. (2019). china. Retrieved 6 25, 2019, from:
14. https://www.heritage.org/index/country/china.
15. heritage.org. (2019). india. Retrieved 6 25, 2019, from:
16. https://www.heritage.org/index/country/india.
17. heritage.org. (2019). jordan. Retrieved 6 25, 2019, from:
18. https://www.heritage.org/index/country/jordan.
19. heritage.org. (2019). malaysia. Retrieved 6 25, 2019, from:
20. https://www.heritage.org/index/country/malaysia.
21. heritage.org. (2019). malaysia. Retrieved 6 25, 2019, from:
22. https://www.heritage.org/index/country/malaysia.
23. heritage.org. (2019). morocco. Retrieved 6 25, 2019, from:
24. https://www.heritage.org/index/country/morocco.
25. heritage.org. (2019). tunisia. Retrieved 6 25, 2019, from:
26. https://www.heritage.org/index/country/tunisia.
27. IMF. (2016). imf.org. Retrieved 6 22, 2019, from:
28. https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2016/08/01/20/45/Precautionary-and-Liquidity-Line.
29. IMF. (2016). Jordan. Retrieved 6 25, 2019, from:
30. https://www.imf.org/ar/News/Articles/2016/08/25/PR16381-Jordan-IMF-Executive-Board-Approves-US-723-million-Extended-Arrangement.
31. IMF. (2018). *morocco*. Retrieved 6 22, 19, from:
32. https://www.imf.org/ar/News/Articles/2018/12/17/pr18477-imf-executive-board-approves-morocco-precautionary-liquidity-line.
33. IMF. (n.d.). imf.org. Retrieved 6 22, 2019, from:
34. https://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/what/ara/whata.htm.
35. IMF. (n.d.). imf.org. Retrieved 6 22, 2019, from:
36. https://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/what/ara/whata.htm#box4.